

البنك التجاري



كل شيء يمكن تحقيقه

متحدون لتحقيق هدفنا، ملهمون بمستقبل مشرق لبلادنا

تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠١٧

الفهرس

٢	١. رسالة رئيس مجلس الإدارة
٤	٢. نظام الحوكمة
٤	٢.١ مقدمة
٤	٢.٢ مجلس الإدارة
١٠	٢.٣ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
١٣	٢.٤ المستشارون المستقلون
١٣	٢.٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
١٤	٢.٦ الإدارة التنفيذية
١٨	٢.٧ هيكل الملكية
١٩	٢.٨ إدارة المخاطر
١٩	٢.٩ نظام الرقابة الداخلية
٢١	٢.١٠ التدقيق الخارجي
٢١	٢.١١ متطلبات الإفصاح
٢٢	٢.١٢ تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية
٢٢	٢.١٣ حقوق المساهمين
٢٢	٢.١٤ حقوق أصحاب المصالح
٢٣	٢.١٥ سياسات البنك
٢٥	٣. اختصار الكلمات
٢٦	٤. متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي
٢٨	٥. نموذج تقرير الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

١. رسالة رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني



مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا
ورأس المال البشري، فضلاً عن قوة
قاعدة رأس المال تعد داعماً أساسياً
لتحقيق المزيد من النمو والازدهار.

السادة مساهمي البنك التجاري المحترمين.

يسر مجلس إدارة البنك التجاري (ش.م.ع.ق.) تقديم تقرير حوكمة الشركات لعام ٢٠١٧ وفقاً للارشادات والتعليمات الصادرة من قبل مصرف قطر المركزي في ٢٦ يوليو ٢٠١٥ بموجب التعميم رقم ٢٠١٥/٦٨، وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، ومقررات لجنة بازل، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٦) بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٧ وكافة القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن في دولة قطر.

يعكس هذا التقرير مدى التزام البنك التجاري بتحقيق أعلى معايير حوكمة الشركات، واستمرارنا في تعزيز وتطوير إطار الحوكمة في ظل تغير الأنظمة وزيادة المتطلبات الرقابية. وبعد إتمام عملية انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري في ٤ أبريل ٢٠١٧، رحب البنك التجاري بانضمام عضوين جديدين إلى مجلس إدارته، وهما الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني، وسعادة السيد/ صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي. وخلال عام ٢٠١٧، قمنا أيضاً بإجراء التعديلات اللازمة على الهيكل التنظيمي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث أصبح ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء مستقلين، وغالبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، وافق مجلس إدارة البنك التجاري خلال اجتماعه المنعقد في ١٠ ديسمبر ٢٠١٧ على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد اتخذنا هذه الخطوات الجوهرية لضمان إشراف مجلس الإدارة على البنك وإدارته بصورة فعّالة، والتزامه بمبادئ الإفصاح والشفافية والعدالة والمسؤولية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

وفي إطار دعم الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك، يواصل مجلس الإدارة عمله عن قرب مع أعضاء فريق الإدارة التنفيذية المتميز لتحقيق رؤيتنا في أن نصبح أفضل بنك في دولة قطر. كما أن مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال البشري، فضلاً عن قوة قاعدة رأس المال تعد داعماً أساسياً لتحقيق المزيد من النمو والازدهار. ويمتلك البنك التجاري مركزاً مالياً قوياً، كما أنه يتمتع بتصنيفات ائتمانية مرتفعة بدرجة A من فيتش، وA2 من موديز، وBBB+ من ستاندارد أند بورز.

وخلال عام ٢٠١٧، حاز البنك التجاري على جائزة "التميز في علاقات المستثمرين للشركات متوسطة الحجم" خلال حفل توزيع جوائز بورصة قطر السنوي لعلاقات المستثمرين، مما يعكس التزام البنك بمبدأ الشفافية في التواصل الفعال مع المستثمرين والمحللين والهيئات الرقابية. كما حاز البنك التجاري على جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في قطر" وجائزة "أفضل بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط" عن عام ٢٠١٧ من قبل "أشيان بانكر". وتعكس هذه الجوائز المركز الرائد الذي يحتله البنك التجاري، في إطار سعينا نحو تحقيق الأهداف المرجوة وخلق قيم مستدامة على المدى البعيد لكافة أصحاب المصلحة.

واسمحوا لنا، بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك، بأن نتوجه بخالص الشكر إلى كافة المساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمر. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ...



عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

٢. نظام الحوكمة

٢.١ مقدمة

وأهداف البنك وضمان دقة القوائم المالية وعائداتها (وتشمل التقارير الدورية والإفصاح عن المعلومات المالية إلى الجهات الرقابية والمساهمين). وتقييم الأداء وتقدير المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة والنظام الأساسي للبنك.

ومن أجل توفير وسيلة منظمة ومدروسة لتحقيق أهداف البنك ومعالجة المسائل بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب، شكل مجلس الإدارة لجانه الخاصة وفقاً للممارسات الأساسية وأنظمة الحوكمة المطبقة محلياً. وبالإضافة إلى ذلك، أوكل مجلس الإدارة مهمة إدارة البنك اليومية إلى الإدارة التنفيذية وفقاً لتعليمات واضحة وضمن الصلاحيات المفوضة لها. ووفقاً للمبدأ الخامس الوارد في تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٦٨/ ٢٠١٥ ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تعد الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ العمليات، والأنشطة، وقرارات مجلس الإدارة طبقاً للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وهيكل المخاطر الخاص بالبنك. وتعد الإدارة التنفيذية مسؤولة أيضاً عن إعداد هيكل تنظيمي للبنك معتمد من مجلس الإدارة يتضمن توزيعات عادلة وتفويض السلطات بالإضافة إلى تحديد نطاق المسؤوليات والمحاسبة.

ويلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بممارسة واجب العناية وابداء الولاء والالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة بما في ذلك التعليمات الخاصة بنظام الحوكمة الصادر عن مصرف قطر المركزي ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ووثائق الحوكمة الخاصة بالبنك. ويتوقع من أعضاء مجلس الإدارة، في إطار واجباتهم تجاه البنك، أن يتصرفوا بحسن نية بناءً على المعلومات المتوفرة لهم وأن يبذلوا العناية الواجبة لخدمة مصلحة البنك وجميع المساهمين/ أصحاب المصالح التزاماً بمسؤولياتهم ومهامهم تجاه البنك.

ويتناول ميثاق مجلس الإدارة التفاصيل المتعلقة بدور المجلس ومسؤولياته ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa كما يمكن الحصول على نسخة مطبوعة منه بناءً على طلب أحد المساهمين.

٢.٢.٢ نهج الحوكمة

يدرك مجلس الإدارة أن تطبيق الممارسات الصحيحة في إطار حوكمة الشركات هو ضرورة للحفاظ على ثقة المساهمين التي تشكل عاملاً أساسياً في تنمية الأعمال وتحقيق الاستدامة والربح.

وبالتالي، يلتزم مجلس الإدارة بأنظمة حوكمة الشركات ذات الصلة والممارسات الدولية الأساسية المطبقة. ولذلك، يتوجب عليه التأكد من التزام البنك بمبادئ حوكمة الشركات في نشاطاته اليومية ومن بقاءه على اطلاع بكل المستجدات وفقاً لمتطلبات الهيئات الرقابية المعنية (مثل مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية) وقواعد السلوك المهني.

ويمكن الاطلاع على ميثاق الحوكمة وقواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa ويمكن الحصول على نسخة مطبوعة منها بناءً على طلب أحد المساهمين.

تتمحور الحوكمة الفعالة بكل بساطة وبشكل أساسي حول اتخاذ القرارات التي تتناسب مع مصلحة المساهمين / أصحاب المصالح. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق الضوابط والموازن المناسبة عبر المؤسسة لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة في كل وقت. وتشمل الحوكمة الإجراءات والأسس التي تؤثر على طريقة توجيه المؤسسة وإدارتها ومراقبتها بالإضافة إلى طريقة الإبلاغ عن أنشطتها، بما في ذلك: عوامل الرقابة الداخلية وقواعد السلوك ووظائف إدارة المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بها والتدقيق الداخلي والخارجي واللجان الرسمية التي تعزز الشفافية وتسمح بتطبيق إدارة فعالة لما فيه مصلحة المساهمين/أصحاب المصالح.

يؤمن البنك التجاري بأن القيادة والحوكمة القويتين هما ضرورة لتحقيق أداء متميز على مستوى كافة أنشطة البنك من جهة وفي علاقة البنك مع الأشخاص والمجتمعات التي يعمل ضمنها من جهة أخرى. ويتم تعزيز الشفافية والإفصاح والعدالة والمسؤولية عبر الشركة من خلال مجلس إدارة مؤهل ومستقل يساعده فريق إداري ذو خبرة.

وإذ يحرص البنك على نادية واجباته ومسؤولياته تجاه أصحاب المصالح (أي كل شخص له مصلحة في البنك بمن فيهم المساهمين والمودعين والعملاء والموظفين والدائنين والمستثمرين). فقد اعتمد مجلس الإدارة ("المجلس") المعايير والممارسات التي تشكل الأسس العملية للحوكمة في البنك ووافق عليها. ويراجع المجلس هذه المعايير دورياً لضمان التزام البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة الدولية واعتماد هذه الممارسات لتحقيق الرقابة والإدارة الفعالة عبر البنك.

وقد أدرجت هذه المعايير في ميثاق البنك وسياساته ومستنداته المتعلقة بالحوكمة والتي سيتم تسليط الضوء عليها وعلى مبادئ الالتزام بها في الأقسام اللاحقة من هذا التقرير.

وبصفته شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة في بورصة قطر وتمارس الأعمال المصرفية، يلتزم البنك أيضاً بإرشادات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك إلى اعتماد أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الممارسات المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) وبنك التسويات الدولية (BIS) ومؤسسة التمويل الدولية (IIF).

٢.٢ مجلس الإدارة

٢.٢.١ دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يوكل المساهمون إلى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة البنك والإشراف على عملياته وتطبيق الحوكمة الفعالة على مستوى نشاطاته الأساسية. بما في ذلك تعيين أعضاء الإدارة التنفيذية والإشراف عليهم (بالإضافة إلى تحديد المكافآت وتقييم الأداء وضمان وضع خطة للتعاقد الوظيفي) وتحديد رؤية البنك ورسالته والموافقة على السياسات المتعلقة بمعاملات البنك على المدى الطويل، والاستراتيجيات بما في ذلك الاستراتيجية الخاصة بالمخاطر

تنتهي عضوية العضو في مجلس الإدارة إذا تمت إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو إساءة الأمانة أو تم إعلان إفلاسه أو تغيب عن ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله مجلس الإدارة. ويحدد النظام الأساسي وميثاق حوكمة الشركات للبنك التفاصيل المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم.

تقييم أعضاء مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٧، أتم مجلس الإدارة ولجانه التقييم الذاتي لعام ٢٠١٧ وفقاً للممارسات الأساسية الدولية وأنظمة وميثاق حوكمة الشركات. وسيؤكد هذا التقييم على استمرار تطور أعضاء مجلس الإدارة والتزامهم بالقيام بأدوارهم ومسؤولياتهم بشكل فعال.

٢.٢.٥ مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان كفاءة مجلس الإدارة وأدائه وتزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. ويتولى رئيس مجلس الإدارة المسؤوليات الشاملة كما هي محددة في الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة وميثاق أعضاء مجلس الإدارة والذي تم إعداده تمثيلاً مع القوانين والأنظمة المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الرئيسية لرئيس مجلس الإدارة ما يلي:

- المسؤوليات الإستراتيجية
 - توجيه مجلس الإدارة لتحديد الاتجاه الاستراتيجي للبنك والتعاون مع الرئيس التنفيذي للمجموعة لتحقيق رؤية البنك وأهدافه.
 - تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة بشكل كامل وفعال في تولي شؤون مجلس الإدارة للتأكد من أنه يعمل لما فيه مصلحة البنك.
 - مراقبة أداء البنك من خلال متابعة المستجدات والتطورات التي يقدمها الرئيس التنفيذي للمجموعة ورفع التوصيات في ظل الخطط المقررة.
 - توجيه تركيز مجلس الإدارة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة وبعيداً عن المهام الإدارية والتشغيلية. وتأتي هذه المسؤولية من فهم الأهداف الشاملة لمجلس الإدارة لإدارة البنك ضمن الدور المحدد له. وفي هذا الإطار ينبغي على رئيس مجلس الإدارة أن يتأكد من تركيز مجلس الإدارة على المسائل التي تقع ضمن اختصاصه وليس على المسائل الموكلة أصولاً إلى الإدارة.
 - التأكد من قيام مجلس الإدارة بمناقشة كل المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
 - المشاركة بفعالية في إعداد الاستراتيجية طويلة الأجل وتطويرها، بالتوازي مع دور مجلس الإدارة كمجموعة.
 - تمثيل البنك في المبادرات الرئيسية خارج البنك مثل الجهود المبذولة لدخول أسواق جديدة أو إجراء مفاوضات رئيسية بشأن تعاملات مهمة بالنيابة عن البنك.
 - التواصل مع المساهمين الرئيسيين لفهم المسائل والتساؤلات المطروحة من قبلهم والتأكد من رفع هذه التساؤلات كما يجب إلى مجلس الإدارة ككل.

٢.٢.٣ تشكيل مجلس الإدارة ومؤهلات الأعضاء

وفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق حوكمة الشركات وقانون الشركات التجارية وغيرها من الأنظمة المطبقة، يتألف مجلس إدارة البنك حالياً من تسعة (٩) أعضاء، أربعة (٤) أعضاء منهم هم أعضاء مستقلين وفقاً لتعريف "العضو المستقل" بموجب تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف قطر المركزي إلى البنوك، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمنشور بالجريدة الرسمية، العدد السادس، بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٦. ويضم مجلس الإدارة خمسة (٥) أعضاء غير تنفيذيين وأربعة (٤) أعضاء تنفيذيين. حسب تصنيف مصرف قطر المركزي لأعضاء مجلس الإدارة الصادر بموجب تعميم ١٨ / ٢٠١٥. (تجدد الإشارة إلى أن ممثل شركة قطر للتأمين مستقل).

هذا ولا يشغل نفس الشخص منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البنك.

ويتمتع جميع أعضاء مجلس الإدارة بالسمات الشخصية الحسنة والتي تشمل الولاء، والنزاهة، والسمعة الطيبة، والمصداقية، فضلاً عن المؤهلات التعليمية اللازمة والمهارات التقنية والدراية والمعرفة في المجال المصرفي والمالي والخبرة في الأسواق المصرفية والدولية لتمكينهم من تأدية مسؤولياتهم وواجباتهم بالمهنية والكفاءة اللازمين للقيادة والإشراف على إدارة البنك وذلك لضمان زيادة قيمة أسهم المساهمين إلى أقصى حد، وعلى أعضاء مجلس الإدارة تخصيص الوقت اللازم والعناية الواجبة للقيام بواجباتهم طوال مدة عضويتهم.

٢.٢.٤ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

إن مهمة لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة هي الحفاظ على الشفافية في إجراءات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة، وتكون اللجنة مسؤولة عن رفع التوصيات بشأن تعيين الأعضاء وترشيحهم ليتم انتخابهم في الجمعية العامة وإجراء التقييمات الذاتية السنوية لأداء مجلس الإدارة ولجانه.

تتم الترشيحات والتعيينات وفقاً لإجراءات رسمية وشفافة تمثيلاً مع النظام الأساسي للبنك وميثاق الحوكمة ذات الصلة. وينتخب المرشح لعضوية مجلس الإدارة عبر الانتخاب من طرف الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات ويمكن إعادة انتخاب عضو مجلس الإدارة أكثر من مرة.

وقد تم انتخاب عضوين جدد في مجلس الإدارة في عام ٢٠١٧ على النحو التالي:

١. الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني.
٢. سعادة السيد / صالح عبدالله محمد إبراهيم المناعي.

وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم في اجتماع مجلس الإدارة الذي عقب اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧ لشغل المناصب التالية لمدة ٣ سنوات:

١. الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني - رئيس مجلس الإدارة.
٢. السيد / حسين إبراهيم الفردان - نائب رئيس مجلس الإدارة.
٣. السيد / عمر حسين الفردان - العضو المنتدب.

لا توجد أي أحكام نافذة لحماية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من المساءلة غير القرارات التي تصدر في الجمعيات العامة العادية لإعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية وأحكام النظام الأساسي التي تنص على عدم إمكانية إقامة النزاعات ضد أعضاء مجلس الإدارة إلا بموجب قرار من الجمعية العامة.

يتولى الأعضاء غير التنفيذيين المسؤوليات المحددة في الوصف الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة ووفقاً للقوانين والأنظمة المطبقة. وهي تشمل:

- المشاركة الفعالة في اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمة في نشاطات المجلس المحددة في ميثاق مجلس الإدارة.
- تقديم المساعدة وإبداء الرأي بشأن إجراءات إعداد الخطط الاستراتيجية وخطط الأعمال الخاصة بالبنك ومناقشة الاقتراحات المتعلقة بالاستراتيجية بشكل بناء.
- مراقبة أداء الإدارة في تحقيق الأهداف المتفق عليها ودراسة تقارير أداء البنك.
- التأكد من دقة المعلومات المالية وضمان مائة الضوابط المالية وأنظمة إدارة المخاطر المعتمدة في البنك.
- التأكد من حماية مصالح البنك والمساهمين وإعطائها الأولوية وخاصة في حالات "تضارب المصالح" وبالأخص إذا كان/عندما يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين معنياً فيها.
- المشاركة في تحديد الإجراءات المتعلقة بحوكمة الشركات وضمان تطبيقها في كل وقت.
- تخصيص الوقت للمساهمين في حال كانت لديهم أي تساؤلات لم يتم حلها أو لا يمكن حلها من خلال التواصل مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة أو في حال كان من غير المناسب التواصل معهم بشأنها.
- طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة الشركة إذا تطلب الأمر.
- رفع تساؤلات المساهمين إلى مجلس الإدارة عندما تكون قنوات التواصل الأخرى غير مناسبة.
- المشاركة في عدد من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تحمل المسؤولية بالتكافل فيما يتعلق بقرارات مجلس الإدارة وأعماله.
- تولي أي مسؤوليات أخرى يوكلها إليهم مجلس الإدارة/رئيس مجلس الإدارة.

المسؤوليات والممارسات الأخرى لمجلس الإدارة

تشمل الحقوق والمسؤوليات الأخرى الموكلة إلى أعضاء مجلس الإدارة:

- حق الحصول الفوري على كل المعلومات والمستندات والسجلات المتعلقة بالبنك.
- ضمان مشاركة جميع أعضاء المجلس وكذلك أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ولجنة التدقيق والالتزام المنبثقين عن مجلس الإدارة في الجمعية العامة.
- إعداد برنامج تعريفي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد للتأكد من اطلاعهم على كامل مسؤولياتهم وطريقة عمل البنك عند انتخابهم.
- اعتماد برنامج تدريب رسمي مناسب لتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعلوماتهم.

المسؤوليات التشغيلية

- ضمان محافظة البنك على علاقات ايجابية وتواصل مثمر مع وسائل الإعلام والوزارات الحكومية والهيئات الرقابية والمنظمات الأخرى. وفي هذه الحالات، يكون رئيس مجلس الإدارة المتحدث الرسمي باسم البنك.
- توجيه مناقشات مجلس الإدارة. نظراً إلى أن معظم مساهمات الأعضاء تتم خلال اجتماعات مجلس الإدارة، من الضروري أن يوجه رئيس مجلس الإدارة هذه الاجتماعات نحو معالجة كل المسائل المدرجة في جدول الأعمال من خلال السماح لكل عضو بالمساهمة في المناقشات قدر الإمكان.
- التأكد من اختيار الأشخاص المناسبين لعضوية مجلس الإدارة حيث يجب أن يكملوا أحدهم الأخر وأن يعملوا جيداً كمجموعة. والتأكد من وجود آليات صحيحة لتقييم أداء كل عضو بشكل منفرد ومجلس الإدارة ككل على الأقل مرة واحدة في السنة.
- رفع التساؤلات حول أداء أحد أعضاء مجلس الإدارة إلى العضو المعني على أن تكون الملاحظات التي يبديها رئيس مجلس الإدارة ناتجة عن دراسة دقيقة وليس عن رأيه الشخصي بالعضو.
- ضمان تولي مجلس الإدارة المسؤوليات الموكلة إليه بالشكل الصحيح وفقاً لميثاق مجلس الإدارة.
- مساندة أعضاء مجلس الإدارة والقيام بالتدابير اللازمة لتطوير مهاراتهم ومعلوماتهم في مجال حوكمة الشركات وإدارة المخاطر بشكل خاص والتي يحتاجونها لتأدية دورهم ضمن مجلس الإدارة ولجانها.

المسؤوليات الإدارية

- إدارة الجدول السنوي لمجلس الإدارة وجدول أعمال الاجتماعات والإشراف على عملية إعداد الجدول السنوي لمجلس الإدارة بما في ذلك تحديد مواعيد الاجتماعات وتوزيع المواضيع المتكررة.
- تولي دور قيادي والعمل بشكل وثيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة الآخرين لإعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة ومراجعة جداول أعمال اجتماعات اللجان التي يقوم رؤساء اللجان بإعدادها.
- الموافقة على الدعوات إلى الجمعية العامة ومنشوراتها والإشراف على توزيعها على الهيئات والمساهمين في الوقت المناسب.
- التوقيع على البيانات المالية الختامية التي يقدمها المدقق الخارجي للبنك، بالإضافة إلى توقيع عضو آخر من مجلس الإدارة.
- التأكد من نشر قرارات الجمعيات غير العادية إذا كانت تشمل أي تعديل على النظام الأساسي للبنك، وفقاً للأنظمة المطبقة.
- ضمان قيام الإدارة بتزويد الأعضاء بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

مسؤوليات الأعضاء غير التنفيذيين

يزود أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المناسبة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة المسائل الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والمسائل المتعلقة بالالتزام والحوكمة في البنك بشكل كامل وفعال.

يجب على الأعضاء التقيد بالنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة المطبقة وموائيق الحوكمة الخاصة بالبنك.

سعادة السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية

عضو

٢٠١٤	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وتنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٢٥٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*
١,٠١١,٨١٣	سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- حاصل على بكالوريوس في العلوم السياسية (الولايات المتحدة الأمريكية):
- وزير دولة:
- نائب رئيس مجلس الأمناء بمنتدى الفكر العربي - عمان، الأردن:
- وكيل وزارة الخارجية السابق:
- الأمين العام السابق للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:
- سفير الدولة السابق لدى السعودية وفرنسا وإيطاليا واليونان واليمن وسويسرا وجيبوتي:
- المندوب الدائم السابق للدولة لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (جنيف وروما وباريس):
- مالك ورئيس مجلس إدارة شركة موطن للتجارة:
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني:
- حاصل على العديد من الأوسمة من فرنسا وإيطاليا واليمن ودول مجلس التعاون والسودان وحائز على جائزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتميز:
- حائز على جائزة الدولة التقديرية.

السيد / عمر حسين الفردان

العضو المنتدب

٢٠٠٢	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وتنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٢٩٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*
١,١٦٠,٠١٠	سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج في جامعة ويبستر في جنيف وحصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في العلوم المالية:
- الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة الفردان وشركة الفردان للفنادق والمنتجعات وشركة الفردان للضيافة وشركة الفردان العقارية في قطر وسلطنة عمان وشركة الفردان للسيارات في قطر وسلطنة عمان:
- عضو مجلس إدارة الفردان للمجوهرات في قطر والمملكة العربية السعودية والفردان للاستثمار والفردان للخدمات البحرية في قطر:
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للمجلس في البنك العربي المتحد في دولة الإمارات العربية المتحدة:
- تسلم منصب رئيس مجلس إدارة الترناتيف بنك "ايه بنك":
- عضو مستشار في مجلس إدارة مركز قطر للمال:
- عضو مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر القطري.

- ضمان استمرارية تقديم البرامج التدريبية للحفاظ على مستويات تقنية وإدارية متميزة من الخبرات.
- الاطلاع على آخر المستجدات في إطار حوكمة الشركات وأفضل الممارسات المتعلقة بها.
- ضمان اشتغال النظام الأساسي للبنك على إجراءات واضحة لعزل أعضاء مجلس الإدارة في حال عدم حضور اجتماعات مجلس الإدارة.

٢.٢.٦ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٧، تألف ثلث أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين (٤ أعضاء من أصل ٩). وتألف معظم أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء غير تنفيذيين (٥ أعضاء من أصل ٩). وفضلاً عن ذلك، تم تصنيف معظم أعضاء لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة كأعضاء مستقلين (٣ أعضاء من أصل ٤).

ويتوجب على الأعضاء أن يحيطوا مجلس الإدارة علماً في أقرب وقت ممكن في حال تبدل ظروفهم بطريقة قد تؤثر على استقلاليتهم أو تقييمها.

٢.٢.٧ أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني

الرئيس

١٩٩٠	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وتنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٧١٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*
٦,٩٠٤,٣٨٠	سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- تخرّج في جامعة قطر حاصلًا على بكالوريوس في العلوم الاجتماعية:
- مالك شركة فيستا التجارية:
- شريك في شركة دار المنار ودوموبان قطر:
- نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني:
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد.

السيد / حسين إبراهيم الفردان

نائب رئيس مجلس الإدارة

١٩٧٥	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وتنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٢٦٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*
٩,١٤٥,٥٧٥	سهماً

الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى

- رئيس مجلس إدارة مجموعة الفردان:
- رئيس مجلس إدارة شركة قطر للتأمين الدولية:
- نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة:
- نائب رئيس مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين:
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، ورئيس لجنة الاستثمار:
- مؤسس وعضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية للسياسة الإدارية ببنك إنفستكوروب في البحرين.

- نائب مدير عام البنك التجاري من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني؛
- عضو مجلس إدارة بنك ألترا نتيف ("إيه بنك") في تركيا؛
- الرئيس التنفيذي للشركة القطرية للاستثمارات العقارية من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١١؛
- العضو المنتدب السابق لشركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام في قطر؛
- عضو سابق بمجلس إدارة الشركة القطرية للاستثمارات العقارية؛
- عضو سابق بمجلس إدارة مؤسسة المناعي؛
- عضو سابق بمجلس إدارة الشركة القطرية للنقل البحري؛
- عضو سابق بمجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية.

السادة / شركة قطر للتأمين

(يمثلها السيد / علي صالح ناصر الفضاله)
(الممثل: مستقل)

عضو

٢٠١٥	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
١,١٢٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*٪
٤,٨٧٩,٩٣٧ سهماً	

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- أكمل تدريبه. وتعليمه في مصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛
- يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٩ عاماً في مجال التأمين؛
- يشغل عدة مناصب في مجالس إدارات عدد من شركات التأمين في المنطقة وفي أوروبا؛
- الرئيس التنفيذي السابق لشركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمه)؛
- انضم إلى مجموعة قطر للتأمين سنة ١٩٨٦ وتم تعيينه نائب أول رئيس المجموعة والرئيس التنفيذي في فبراير ٢٠١٣؛
- رئيس مجلس إدارة أكاديمية قطر الخور (عضو في مؤسسة قطر)؛
- عضو مجلس إدارة الترناتيف بنك في تركيا.

سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي

عضو

٢٠١٧	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٣,٣٥٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*٪
١,٤٣٠,٤٠٠ سهماً	

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة دبلوم في الاقتصاد الدولي من جامعة عين شمس؛
- بدأ مسرته المهنية في القطاع المصرفي في البنك التجاري منذ عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٣؛
- التحق ببنك قطر الوطني في عام ١٩٩٤ وعمل في عدة مناصب: أمين صندوق، موظف مسؤول، مساعد مدير فرع، مدير فرع، مدير فرع المجموعة، مدير فرع الشركات.

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يرى البنك أن حجم مجلس الإدارة الحالي مناسب للعمليات الحالية الخاصة به.

الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني

عضو

٢٠٠٢	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٦	إنقضاء مدة العضوية الحالية
غير مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٤٥٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*٪
١,٨٤١,٣٨٢ سهماً	

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- مالك شركة المها للمقاولات؛
- عضو مجلس إدارة دار الخليج للنشر والطباعة؛
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للطبوق الأحمر.

الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني

عضو

٢٠١٧	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
٢٥٪	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*٪
١,٠١١,٨١٣ سهماً	

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- أكمل تعليمه بمنحة من مؤسسة فولبرايت من جامعة كولورادو بولدر؛
- تخرج من جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة مهندس بتترول؛
- حاصل على درجة الدكتوراه في تمويل المشاريع من جامعة ليدز بالمملكة المتحدة؛
- رئيس مجلس إدارة الجمعية القطرية للبتترول؛
- رئيس مجلس إدارة نادي قطر للبتترول؛
- رئيس مجلس إدارة وشريك في شركة نماء العقارية؛
- رئيس مجلس إدارة وشريك في شركة قطر للاستيراد والتصدير؛
- التحق بشركة قطر للبتترول في عام ١٩٨٧ - ٢٠١٧؛
- عمل سابقاً في عدة شركات: شركة شل من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٢، وشركة قطر للبتترول من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠١، وشركة (BP) من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٣، شركة أناداركو للبتترول من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧، وشركة ميرسك قطر للبتترول من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧.

السيد / محمد اسماعيل مندني العمادي

عضو

٢٠١٤	تاريخ التعيين لأول مرة
٢٠١٩	إنقضاء مدة العضوية الحالية
مستقل وغير تنفيذي	التصنيف في مجلس الإدارة
-	عدد ونسبة الأسهم المملوكة*٪
-	

- الخبرة والعضوية في مجالس إدارات أخرى
- تخرج في جامعة هولي نيمز كاليفورنيا بدرجة بكالوريوس إدارة الأعمال والاقتصاد؛
- لديه خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في القطاع المصرفي؛
- تقلد عدة مناصب في البنك التجاري منذ ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٦ ومنها رئيس الخدمات المصرفية ورئيس العمليات ورئيس الخدمات التجارية ورئيس إدارة المخاطر؛

أعضاء مجلس الإدارة



١. الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني
عضو
٧. السيد / محمد اسماعيل مندني العمادي
عضو
٨. السادة / شركة قطر للتأمين
عضو (يمثلها: السيد / علي صالح ناصر الفضاله)
٩. سعادة السيد / صالح عبدالله محمد الابراهيم المناعي
عضو

١. الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
الرئيس
٢. السيد / حسين إبراهيم الفردان
نائب الرئيس
٣. سعادة السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية
عضو
٤. السيد / عمر حسين الفردان
العضو المنتدب
٥. الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني
عضو

٣	٢	١
٦	٥	٤
٩	٨	٧

٢.٣ اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

من أجل زيادة كفاءة ودعم رقابة مجلس الإدارة على الأنشطة المختلفة والمخاطر التي يواجهها البنك وأداء مهامه باستقلالية ومهنية، شكل مجلس الإدارة عدة لجان لمساعدته على تأدية مهامه بشكل فعال وأوكل إليها مسؤوليات وصلاحيات محددة للتصرف بالنيابة عن المجلس. بالإضافة إلى ذلك والتزاماً بمبادئ حوكمة الشركات، يجب أن تستوفي لجان المجلس الحد الأدنى من الشروط المطلوبة من اللجان والمحددة في أنظمة حوكمة الشركات المطبقة.

لدى البنك أربع لجان منبثقة عن مجلس الإدارة هي:

١. لجنة التدقيق والالتزام
٢. لجنة المخاطر
٣. اللجنة التنفيذية
٤. لجنة المكافآت والترشيدات والحوكمة

وتكون لكل لجنة اختصاصاتها وواجباتها وصلاحياتها كما هي محددة من قبل مجلس الإدارة وفي ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة الذي أقره مجلس الإدارة. وقد أعد الميثاق سالف الذكر وفقاً للأنظمة وقانون الشركات التجارية وممارسات حوكمة الشركات الأساسية.

٢.٣.١ لجنة التدقيق والالتزام

تكون لجنة التدقيق والالتزام مسؤولة في المقام الأول عن الإشراف على جودة ممارسات البنك ودقتها في إطار المحاسبة والتدقيق والرقابة الداخلية والتقارير المالية بالإضافة إلى تحديد متطلبات الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاييرها وآليات الرقابة على كل النشاطات التي تنطوي على مخاطر عبر البنك.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

إسم العضو	منصبه في اللجنة	تصنيف العضو
السيد / علي صالح ناصر الفضاله	الرئيس	مستقل / غير تنفيذي
الشيخ فيصل بن فهد بن جاسم آل ثاني	عضو	مستقل / غير تنفيذي
سعادة السيد / صالح عبدالله المناعي	عضو	مستقل / غير تنفيذي
أي عضو مستقل أو غير تنفيذي	عضو بديل	-

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وتأليفها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وفقاً لمبدأ الشفافية والاستقلالية، ترفع إدارتنا التدقيق الداخلي والالتزام تقاريرهما إلى لجنة التدقيق والالتزام مباشرة بينما يكون رئيس التدقيق ورئيس الالتزام مسؤولين عن رفع التقارير والملاحظات إلى اللجنة على أساس دوري وعند الضرورة.

٢.٢.٨ اجتماعات مجلس الإدارة

تمشياً مع تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة إلى المؤسسات المالية بشأن الحوكمة في البنوك، والنظام الأساسي للبنك التجاري وميثاق مجلس الإدارة، يعقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات على أقل تقدير (على الأقل مرة واحدة كل شهرين). وتكون الدعوة إلى اجتماع المجلس صحيحة فقط بحضور أغلبية الأعضاء (على الأقل خمسة من تسعة أعضاء سواء شخصياً أم بالإنابة) وشرط حضور على الأقل أربعة أعضاء شخصياً. يجب أن تكون الاعذار المقدمة لعدم حضور الاجتماعات أسباباً مقنعة وأن يتم تسجيلها في محضر الاجتماع من قبل أمين سر مجلس الإدارة. وتحدد مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة في جدول مجلس الإدارة بحسب الأحداث الرئيسية وبالترتيب مع اختتام الفترات المالية للبنك. وينتظر من الأعضاء بذل كل الجهود الممكنة للحضور شخصياً إلى كافة اجتماعات المجلس المقررة واجتماعات لجان المجلس التي ينتمون إليها وتتم عملية التصويت في اجتماعات المجلس وفقاً للنظام الأساسي للبنك. كما يجب تسجيل المسائل المطروحة والقرارات المتخذة من قبل مجلس الإدارة في محضر الاجتماع من قبل أمين سر مجلس الإدارة في سجل خاص.

خلال عام ٢٠١٧، عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات كما هو مبين أدناه:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
٢١ فبراير ٢٠١٧	٩ أعضاء
٤ أبريل ٢٠١٧	٧ أعضاء
٢٤ مايو ٢٠١٧	٧ أعضاء
٢٨ أغسطس ٢٠١٧	٨ أعضاء
١٧ أكتوبر ٢٠١٧	٨ أعضاء
١٠ ديسمبر ٢٠١٧	٩ أعضاء

٢.٢.٩ أمين سر مجلس الإدارة

عين مجلس الإدارة أمين سر لتوفير الدعم الإداري إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجانته ورئيسه وتسهيل أدائهم لمهامهم المتعلقة بمجلس الإدارة. ويتم تعيين أمين السر أو عزله فقط بموجب قرار من مجلس الإدارة.

كما يكون أمين السر، تحت إشراف رئيس المجلس، مسؤولاً عن ضمان الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وعن التنسيق بين الأعضاء من جهة وبين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين في البنك بمن فيهم المساهمين والإدارة والموظفين من جهة أخرى. ويكون أمين السر مسؤولاً أيضاً عن الاحتفاظ بمستندات ووثائق مجلس الإدارة وتولي التواصل مع مصرف قطر المركزي والحكومة والوزارات والمؤسسات وغيرها من الجهات الخارجية.

يتمتع أمين سر مجلس الإدارة الحالي بالمعرفة والمهارات المطلوبة لتأدية دوره، وهو يتمتع بخبرة واسعة في مجال الالتزام وحوكمة الشركات ضمن المؤسسات المالية، كما يتمتع بثقة مجلس الإدارة لتأدية المهام المتعلقة به.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

إسم العضو	منصبه في اللجنة	تصنيف العضو
السيد / محمد إسماعيل مندني العمادي	الرئيس	مستقل / غير تنفيذي
سعادة السيد / عبد الرحمن بن حمد العطية	عضو	غير مستقل / تنفيذي
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	عضو	غير مستقل / غير تنفيذي
أي عضو مستقل وغير تنفيذي	عضو بديل	-

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة سياسات المخاطر والمعايير ذات الصلة والمنهجيات المستخدمة في إدارة مخاطر البنك والموافقة عليها؛
- مراجعة القضايا القانونية بصورة دورية لتحديد أي تأثيرات مالية قد تترتب عليها.
- مراجعة محفظة القروض المتعثرة بصورة دورية والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن.
- مراجعة مستويات تحمل المخاطر وحدود المحافظ وإقرارها، بما في ذلك الحدود المرتبطة بالقطاع المصرفي، وحدود الخدمات المصرفية الشاملة، والخدمات المصرفية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والخدمات المصرفية للأفراد.
- الإشراف على أعمال لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية على مدار العام، مع التصديق على قرارات لجنة إدارة المخاطر التي تتطلب موافقة لجنة المخاطر؛
- مراجعة ومناقشة محفظة البنك واتجاهات الأداء.
- مراجعة خطط البنك استعداداً لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، والموافقة على استراتيجية تطبيقها لتحقيق الالتزام.
- مراجعة التقارير الخاصة بالإجراءات الداخلية لتقييم كفاءة رأس المال وخطة رأس المال وخطة التعافي والموافقة عليها.

وبعد الحد الأدنى لعدد الاجتماعات في السنة هو ٦ اجتماعات، وفي عام ٢٠١٧، اجتمعت لجنة المخاطر ٦ مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
٢٦ فبراير ٢٠١٧	٣ أعضاء
٣ مايو ٢٠١٧	٣ أعضاء
٣٠ يوليو ٢٠١٧	عضوان
١٣ نوفمبر ٢٠١٧	٣ أعضاء
٢٢ نوفمبر ٢٠١٧	٣ أعضاء
٦ ديسمبر ٢٠١٧	عضوان

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية ورفع التوصيات بشأن اعتمادها إلى مجلس الإدارة؛
- مراجعة نطاق خطط التدقيق الداخلي والالتزام لعام ٢٠١٧؛
- الإشراف على أعمال المدققين الخارجيين خلال السنة ورفع التوصيات فيما يتعلق بإعادة تعيينهم؛
- مراجعة المسائل الرئيسية المتعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى المسائل الأخرى التي تطرحها الإدارة والمدققون الداخليون والخارجيون، بما في ذلك مراجعة كافة التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي في البنك (والتي تتضمن مراجعات الائتمان وتقارير التحقيق)؛
- مراجعة الردود المرسله من قبل البنك إلى مصرف قطر المركزي فيما يتعلق بتقرير التفيتش الخاص بمصرف قطر المركزي؛
- متابعة التقدم الذي يحرزه البنك في حل المسائل المحددة في تقارير التدقيق الداخلي وتقرير المدققين الخارجيين الموجه إلى الإدارة وتقرير التفيتش الخاص بمصرف قطر المركزي؛
- مراجعة نتائج مراجعات الالتزام التي تمت على مستوى كل إدارات البنك والتي ترفعها إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى الهيئات الرقابية الأخرى؛
- ضمان اطلاع إدارة البنك على القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية مع تقييم التأثيرات ذات الصلة ووضع خطة لتطبيقه؛
- الإشراف على مشروع تصحيح البيانات (المرحلة الأولى) ضمن نظم تكنولوجيا المعلومات عبر البنك؛
- عقد اجتماعات خاصة مع رئيس التدقيق الداخلي ورئيس الالتزام على الأقل مرة واحدة كل شهرين، وذلك دون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية.

وبعد الحد الأدنى لعدد الاجتماعات في السنة هو ٤ اجتماعات، وفي عام ٢٠١٧، عقدت لجنة التدقيق والالتزام ٧ اجتماعات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
٢١ فبراير ٢٠١٧	٤ أعضاء
٢٢ مارس ٢٠١٧	٣ أعضاء
١٤ مايو ٢٠١٧	٤ أعضاء
٢٧ أغسطس ٢٠١٧	٣ أعضاء
١٧ أكتوبر ٢٠١٧	٤ أعضاء
٥ نوفمبر ٢٠١٧	٤ أعضاء
١٠ ديسمبر ٢٠١٧	٤ أعضاء

٢.٣.٢ لجنة المخاطر

تكون لجنة المخاطر مسؤولة عن كل الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الأعمال ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والقانونية ومخاطر السمعة. وتراجع لجنة المخاطر السياسات الخاصة بجميع مسائل المخاطر، وتعمل على مراقبة جميع مخاطر البنك من خلال لجنة إدارة المخاطر والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر، كما تعمل على تزويد إدارة المخاطر بتوجيهات الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع المخاطر.

ويعد الحد الأدنى لعدد الاجتماعات في السنة هو ١٢ اجتماعاً. وفي عام ٢٠١٧، اجتمعت اللجنة التنفيذية ٢٣ مرة وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

عدد الحضور	تاريخ الاجتماع
٣ أعضاء	١٥ يناير ٢٠١٧
٣ أعضاء	٧ فبراير ٢٠١٧
٣ أعضاء	١٣ فبراير ٢٠١٧
عضوان	٢٧ فبراير ٢٠١٧
٣ أعضاء	٦ مارس ٢٠١٧
٣ أعضاء	٢٠ مارس ٢٠١٧
٣ أعضاء	٣ أبريل ٢٠١٧
عضوان	١٧ أبريل ٢٠١٧
٤ أعضاء	٨ مايو ٢٠١٧
٣ أعضاء	٢٢ مايو ٢٠١٧
٤ أعضاء	٥ يونيو ٢٠١٧
٤ أعضاء	٤ يوليو ٢٠١٧
٤ أعضاء	١٠ يوليو ٢٠١٧
٤ أعضاء	٣١ يوليو ٢٠١٧
٣ أعضاء	٤ أغسطس ٢٠١٧
٤ أعضاء	٢١ أغسطس ٢٠١٧
٣ أعضاء	١٨ سبتمبر ٢٠١٧
٣ أعضاء	٢ أكتوبر ٢٠١٧
٤ أعضاء	١٧ أكتوبر ٢٠١٧
٤ أعضاء	١٣ نوفمبر ٢٠١٧
٤ أعضاء	١٩ نوفمبر ٢٠١٧
٤ أعضاء	٣ ديسمبر ٢٠١٧
٣ أعضاء	١٩ ديسمبر ٢٠١٧

٢.٣.٤ لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة

تكون لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة مسؤولة عن تقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين أخذاً في الاعتبار أهداف البنك طويلة الأجل. وتعد اللجنة مسؤولة أيضاً عن رفع التوصيات بشأن تعيين أعضاء مجلس الإدارة أو إعادة ترشيحهم ليتم انتخابهم في الجمعية العامة، والإشراف على تدريب أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بنظام حوكمة البنوك، بالإضافة إلى إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة. كما تكون اللجنة مسؤولة عن حل جميع المسائل المتعلقة بالحوكمة.

٢.٣.٣ اللجنة التنفيذية

تكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن معالجة المسائل المتعلقة بشكل خاص بالتسهيلات الائتمانية (ضمن الحدود المسموح بها) والتي تنشأ بين اجتماعات مجلس الإدارة وتتطلب مراجعته وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات مجلس الإدارة.

وتكون اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة (السياسات والاستراتيجيات) مسؤولة بشكل أساسي عن الموافقة على كافة الاستراتيجيات والخطط والميزانيات والأهداف والسياسات والاجراءات والأنظمة ومراجعة أداء البنك.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

إسم العضو	منصبه في اللجنة	تصنيف العضو
الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني	الرئيس	غير مستقل / تنفيذي
السيد/ حسين إبراهيم الفردان	عضو	غير مستقل / تنفيذي
سعادة السيد / عبدالرحمن بن حمد العطية	عضو	غير مستقل / تنفيذي
أي عضو مستقل أو غير تنفيذي	عضو بديل	-

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للصلاحيات المفوضة لها؛
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التسهيلات الائتمانية التي تتعدى قيمتها ١٠٪ من رأسمال البنك واحتياطياته؛
- مراجعة التعرض للمخاطر على مستوى البلد وعلى مستوى المؤسسات المالية ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن التعديلات في حدود المخاطر على مستوى البلد التي أوصت بها الإدارة؛
- مراجعة المقترحات الائتمانية والموافقة عليها تمثيلاً مع الصلاحيات المفوضة لها.
- مراجعة كافة السياسات المتعلقة بتنظيم البنك وعملياته، بما في ذلك السلطات الخاصة بمسؤوليات الإدارة التنفيذية (باستثناء السياسات التي تخضع لمراجعة لجان مجلس الإدارة الأخرى كما هو منصوص عليه في كتاب تفويض الصلاحيات الخاصة بمجلس الإدارة).
- تلقي التقارير الخاصة بالأداء المالي والأداء التشغيلي للبنك وتقييم المؤشرات الأساسية ومقارنتها مع الاستراتيجيات المصاحبة لها.
- مراجعة الميزانيات الخاصة بالنفقات التشغيلية والرأسمالية والموافقة عليها.
- إصدار القرارات المتعلقة بتملكات الشركة، بما في ذلك تقديم التوصيات لمجلس الإدارة لتملك مبانٍ جديدة والموافقة على النفقات الرأسمالية والتشغيلية الأخرى.

٢.٣.٥ الهيكل التنظيمي الجديد للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد في ١٠ ديسمبر ٢٠١٧ على تشكيل لجان مجلس الإدارة وفقاً لتعريف "العضو المستقل" و"العضو غير التنفيذي"، بما يتماشى مع تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٥/١٨ ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في ١٥ مايو ٢٠١٧ على النحو التالي:

١. لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة	٣ أعضاء مستقلين / غير تنفيذيين
٢. لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	عضو مستقل / غير تنفيذي عضو مستقل / تنفيذي عضو غير مستقل / غير تنفيذي
٣. اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة	٤ أعضاء غير مستقلين / تنفيذيين
٤. لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	عضو غير مستقل / غير تنفيذي عضوان غير مستقلين / تنفيذيين عضو مستقل / غير تنفيذي

٢.٤ المستشارون المستقلون

يجوز لمجلس الإدارة ولجانته الاستعانة بمستشار أو مستشارين في أي مسألة تتعلق بشؤون البنك. ويتحمل البنك النفقات والتكاليف المتعلقة بتعيين المستشارين المستقلين.

وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع التكاليف المترتبة على البنك فيما يتعلق بالمستشارين المستقلين ٦,٥ مليون ريال قطري.

٢.٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تحدد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لتعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٤/١٨، ويقدم نظام المكافآت إلى المساهمين في الجمعية العامة لإقراره ومن ثم يتاح للعامة. ويقوم مجلس الإدارة بتقييم المخاطر المعنية في تحديد المكافآت والمزايا وتسديدها ومراجعة السياسة والنظام وفقاً لنتائج التقييم.

ووفقاً لسياسة مكافآت مجلس الإدارة بالبنك، تؤخذ في الاعتبار، عند تحديد المكافآت، مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة ووظائفهم، بالإضافة إلى أداء البنك. وقد تشمل المكافآت عناصر ثابتة وعناصر مرتبطة بالأداء تُبنى على أداء البنك طويل الأجل.

يمكن أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على شكل:

- رواتب ثابتة؛
- أتعاب مدفوعة للأعضاء؛
- مزايا عينية؛
- نسبة مئوية من أرباح البنك.

وتتألف اللجنة من الأعضاء التاليين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

إسم العضو	منصبه في اللجنة	تصنيف العضو
الشيخ جبر بن علي بن جبر آل ثاني	الرئيس	غير مستقل / غير تنفيذي
السيد/ حسين ابراهيم الفردان	عضو	غير مستقل / تنفيذي
السيد/ عمر حسين الفردان	عضو	غير مستقل / تنفيذي
السيد/ محمد إسماعيل مندي العمادي	عضو	مستقل / غير تنفيذي
أي عضو مستقل أو غير تنفيذي	عضو بديل	-

وقد تم توثيق دور اللجنة ومسؤولياتها وعدد أعضائها وشروط العضوية المطلوب توافرها والإجراءات الأخرى في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نشاطات اللجنة خلال السنة

تشمل النشاطات الرئيسية التي قامت بها اللجنة خلال السنة:

- الإشراف على سياسات قطاع رأس المال البشري بشكل عام.
- الموافقة على خطة المكافآت والمزايا لعام ٢٠١٧.
- مراجعة التقييم الذاتي السنوي لأداء مجلس الإدارة ولجانه وتقييمه؛
- مراجعة البرنامج التعريفي للأعضاء الجدد.
- مراجعة وتقييم التغييرات التي تطرأ ممارسات الحوكمة دولياً ومحلياً والتي قد تؤثر على طريقة عمل البنك وإدارة سياسة الحوكمة، وتقديم التوصيات الخاصة بهذه التغييرات إن لزم ذلك.
- مراقبة إعداد ميثاق حوكمة الشركة وتحديثاته.

ويعد الحد الأدنى لعدد الاجتماعات في السنة هو اجتماعين. وفي عام ٢٠١٧، اجتمعت لجنة المكافآت والترشيحات والحوكمة ٩ مرات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول، كما يلي:

تاريخ الاجتماع	عدد الحضور
١٥ يناير ٢٠١٧	٤ أعضاء
٢٦ يناير ٢٠١٧	٣ أعضاء
٢١ فبراير ٢٠١٧	٦ أعضاء
٢٠ مارس ٢٠١٧	٥ أعضاء
١٧ أبريل ٢٠١٧	٣ أعضاء
١٥ مايو ٢٠١٧	٣ أعضاء
٢٩ مايو ٢٠١٧	٥ أعضاء
٣١ يوليو ٢٠١٧	٥ أعضاء
٣ ديسمبر ٢٠١٧	٤ أعضاء

وتضم الإدارة التنفيذية للبنك حالياً الأشخاص المذكورين أدناه:

السيد/ جوزيف أبراهام

الرئيس التنفيذي للمجموعة

لا يملك أي أسهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- انضم إلى البنك التجاري في ١ يونيو ٢٠١٦؛
- تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري في ٤ يوليو ٢٠١٦، ثم تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة في ١٦ مايو ٢٠١٧؛
- وقبل انضمامه إلى البنك التجاري، شغل منصب الرئيس التنفيذي في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية في جاكارتا، إندونيسيا لمدة ثمانية أعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٦)؛
- شغل مناصباً مصرفية دولية وإقليمية متعددة في كل من إندونيسيا وسنغافورة وهونغ كونغ وغانا والمملكة المتحدة والهند، ويمتلك سجلاً حافلاً بالنجاحات في مجال الإدارة العامة، والخدمات المصرفية للشركات والاستراتيجية، وإدارة المنتجات وكذلك الاستحواذ والتكامل؛
- تم تعيينه في منصب نائب رئيس مجلس إدارة ألترناتيف بنك في تركيا (شركة تابعة مملوكة بالكامل)؛
- عضو مجلس إدارة في البنك العربي المتحد في الإمارات العربية المتحدة (شركة تابعة مملوكة بنسبة ٤٠٪)؛
- تم تعيينه في منصب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت المحدودة" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة "سي بي جلوبال" (المحدودة) في ١٦ نوفمبر ٢٠١٦.

السيد/ ریحان خان

مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المالي

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من كلية لندن للاقتصاد؛
- تدرّب في "كي بي إم جي" في لندن وحصل على عضوية معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز؛
- يمتلك ٢٢ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي من خلال العمل في بنك "إتش إس بي سي" في لندن والهند وماليزيا والسعودية؛
- التحق بالبنك التجاري كرئيس للقطاع المالي في ٢٠١٣؛
- عضو مجلس إدارة "أورينت ١" و"سي بي كيو فاينانس" و"سي بي جلوبال" وشركة البنك التجاري للخدمات المالية.

السيد/ راجوشان بودهيراجو

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الشاملة

لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- تخرج من مدرسة المناجم الهندية، حاصلاً على بكالوريوس في هندسة النفط؛
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في كالكاتا؛
- انضم للبنك التجاري سنة ٢٠١٤ في منصب مدير عام تنفيذي ورئيس الخدمات المصرفية الشاملة؛

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ النقاط التالية في الاعتبار عند تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- تمنح المكافآت إلى مجلس الإدارة على أساس سنوي شرط ألا يزيد مجموع هذه المكافآت عن ٥٪ من صافي أرباح البنك السنوي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع أرباح بنسبة ٥٪ من رأسمال البنك المدفوع على المساهمين.
- توافق الجمعية العامة على قيمة هذه المكافآت سنوياً أخذاً في الاعتبار مستوى ربحية البنك.

ووفقاً لتقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٧، بلغ مجموع مكافآت مجلس الإدارة عام ٢٠١٧ (بما في ذلك المكافآت الثابتة ورسوم حضور الاجتماعات) ١٨,٥٠٠ مليون ريال قطري (بانتظار موافقة الجمعية العامة للبنك) (بالمقارنة مع ١٨,٥٠٠ مليون ريال قطري في ٢٠١٦).

وفيما يتعلق بالإدارة التنفيذية والموظفين، وضع البنك نظام مكافآت يحدد هياكل المكافآت الخاصة بالإدارة التنفيذية والموظفين ويعتبر تنافسي بالمقارنة مع السوق ويكافئ الأداء الذي يساهم في نمو البنك وربحيته ويتماشى مع استراتيجية البنك.

وقد بلغت رواتب ومكافآت المدراء التنفيذيين عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٤٦,٩٢٥ مليون ريال قطري (بالمقارنة مع ٥٥,٩٢٠ مليون ريال قطري في عام ٢٠١٦).

٢.١ الإدارة التنفيذية

في حين أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة في البنك، تتكون الإدارة التنفيذية من مجموعة من كبار موظفي البنك يتراهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، والذي يعد مسؤولاً عن تنفيذ العمليات والأنشطة، وقرارات مجلس الإدارة وفقاً للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وهيكل مخاطر البنك. وتعد الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إعداد الهيكل التنظيمي للبنك لضمان إجراء التوزيعات العادلة وتفويض السلطات، بالإضافة إلى تحديد نطاق المسؤوليات والمحاسبة. ويساهم أعضاء الإدارة التنفيذية في تنفيذ نظام الحوكمة السليم وتطويره بالتعاون مع مجلس الإدارة لضمان إتمام العمليات بشكل فعال وأمن وصحيح وفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للبنك والقوانين والأنظمة الخارجية. ويمكن لمجلس إدارة البنك تفويض الرئيس التنفيذي للمجموعة للتصرف بصفة عامة نيابة عن البنك لإتمام المعاملات مع الغير. وبالرغم من ذلك، يمكن لمجلس الإدارة فرض أي قيود عند الضرورة على منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أو على أي منصب مسؤول بالبنك مثل ما يتعلق بالمعاملات المالية التي من المسموح لهم إجرائها دون موافقة مجلس الإدارة. وقد تم تعيين السيد / جوزيف أبراهام في منصب الرئيس التنفيذي الجديد للبنك التجاري في ٤ يوليو ٢٠١٦، ثم تم تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة في ١٦ مايو ٢٠١٧. ويدعم الرئيس التنفيذي للمجموعة فريق متخصص يتمتع بدرجة عالية من الخبرات والكفاءة للإشراف على الأعمال المصرفية الرئيسية التي تشمل الخدمات المصرفية الشاملة والخدمات المصرفية الاستهلاكية والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الدولية بالإضافة إلى وظائف مساندة أخرى تشمل إدارة المخاطر والعمليات المصرفية والعلماء الاستراتيجيين والشؤون القانونية والشؤون المالية والفعالية التنظيمية والتدقيق الداخلي والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- التأكد من تحديد كافة المخاطر وقياسها ووضع طرق للحد منها والإبلاغ عنها. بالإضافة إلى تخصيص رأس المال المناسب لهذه المخاطر والتأكد من وجود علاقة مناسبة بين المخاطر والعائد؛
- ضمان تجسيد كافة القيم الأساسية في ميثاق المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة وسياسات المخاطر التي توجز نشاطات إدارة المخاطر على مستوى البنك.

السيد/ فهد بادار

مدير عام تنفيذي، رئيس الخدمات المصرفية الدولية يملك ٢٨٩٦ سهماً من أسهم البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- يمتلك السيد/ فهد بادار خبرة مهنية في البنك التجاري تزيد عن ١٨ عاماً. فقد شغل عدداً من المناصب القيادية مثل مدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الشاملة، مدير عام تنفيذي - القطاع الحكومي، ومدير عام تنفيذي - الخدمات المصرفية الدولية؛

- حصل السيد/ فهد بادار على درجة البكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية من جامعة "بانجور" ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة "دراهم" في المملكة المتحدة؛
- عضو مجلس إدارة ألترناتيف بنك "ايبه بنك" في تركيا؛
- عضو مجلس إدارة البنك العربي المتحد؛
- عضو مجلس إدارة البنك الوطني العماني.

السيدة / ليوني رث ليذبريدج

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر لا تملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- حاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة "سوينبرن" للتكنولوجيا، ودرجة الماجستير في العلوم التطبيقية (الابتكار وإدارة الخدمات) من جامعة "رMIT"، ودبلوم الدراسات العليا في تعليم الكبار من جامعة "مليورن"، ودرجة البكالوريوس في العلوم التطبيقية من "جامعة نيوساوث ويلز".
- التحقت بالبنك التجاري وشغلت منصب رئيس قطاع العمليات في ٤ يوليو ٢٠١٧؛
- قبل انضمامها للبنك التجاري شغلت منصب الرئيس التنفيذي لبنك استراليا ونيوزلندا رويال بكمبوديا؛
- تقلدت عدداً من المناصب القيادية في مجموعة استراليا ونيوزلندا المصرفية لفترة تمتد لأكثر من عشر سنوات، ومنها: منصب الرئيس الإقليمي لقطاع المخاطر، والخدمات المصرفية المؤسسية والدولية في شنغهاي (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، ورئيس قطاع المخاطر في بنك استراليا ونيوزلندا بجاكرتا، أندونيسيا (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، رئيس التكامل والتمكين في بنك استراليا ونيوزلندا بجاكرتا، أندونيسيا (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)، ورئيس المخاطر بالإتابة، قسم آسيا والمحيط الهادي، مجموعة استراليا ونيوزلندا المصرفية في ملبورن (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨)، مدير عام المخاطر، الصين، شنغهاي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، مدير أول للمخاطر، ورئيس الاستراتيجيات ومخاطر الأعمال، ملبورن (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥)؛
- شغلت منصب المستشار الرئيسي لمجموعة "بي إيه الاستشارية" لمدة عامين (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢)؛
- شغلت منصب مستشار أول في مجموعة "اس ام اس الاستشارية" (١٩٩٩ - ٢٠٠٢)؛
- رئيس التطوير التنظيمي وإدارة الجودة لشركة "زيو مورغان انسلتيتورز" بالصين لمدة عامين (١٩٩٧ - ١٩٩٩)؛

- شغل سابقاً منصب مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في بنك دبي الاسلامي، دبي، الإمارات العربية المتحدة؛
- عمل بالبنك التجاري سابقاً في منصب مدير عام تنفيذي ورئيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من ٢٠٠٨ حتى سبتمبر ٢٠١٢؛
- مدير عام ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والمستهلكين، البنك الوطني العربي، المملكة العربية السعودية في مايو ٢٠٠٦ ورئيس أصول الأفراد في سبتمبر ٢٠٠٢؛
- عمل في "ستي قروب" في الهند، وسنغافورا وبولندا وهنغاريا لمدة ١٣ عاماً (١٩٨٩ - ٢٠٠٢)؛
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة "أورينت ا لميتد".

السيد/ بارفيز خان

مدير عام تنفيذي، الخزينة والاستثمار

يملك ٤٤,٤١١ سهماً من أسهم البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- حصل على بكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة عليكرة الإسلامية؛
- التحق بالبنك التجاري في عام ١٩٩٤ وكان مسؤولاً عن تأسيس إدارة الاستثمار بالبنك؛
- يمتلك خبرة تفوق ٢٠ عاماً في خدمات الخزينة والأسواق الرأسمالية والخدمات المصرفية الاستثمارية.
- حصل على دبلوم في الأسواق الرأسمالية الدولية من "نيويورك انستيتيوت أوف فينانانس"؛
- عضو مجلس إدارة شركة البنك التجاري للخدمات المالية وشركة البنك التجاري للخدمات المالية المحدودة وشركة سي بي جلوپال.

السيدة/ رنا صلوات

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع المخاطر

تملك ١٣٢٨ سهماً من أسهم البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- تخرجت في جامعة قطر عام ١٩٩٦ حاصلةً على شهادة في اللغة الإنجليزية؛
- التحقت بالعمل لدى البنك التجاري عام ١٩٩٦ كمتدربة في قسم الخدمات المصرفية للأفراد وتمت ترقيتها إلى منصب مساعد مدير إدارة المخاطر؛
- تمت ترقيتها عدة مرات بعد ذلك: مدير إدارة المخاطر الائتمانية عام ٢٠٠٣ ورئيس إدارة ورقابة الائتمان عام ٢٠٠٥ ورئيس علاقات العملاء عام ٢٠٠٨ ورئيس رقابة الائتمان عام ٢٠٠٩ ومساعد مدير عام ورئيس ضوابط المخاطر عام ٢٠١١ ومدير عام تنفيذي ورئيس قطاع المخاطر عام ٢٠١٣؛
- لديها خبرة ٢٠ سنة في الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة المخاطر لدى البنك التجاري؛
- بدورها كرئيس قطاع المخاطر، يتمركز دورها الرئيسي في تأسيس إطار فعال ومتكامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك التجاري ككل، بما يضمن إدارة كافة المخاطر بشكل فعال (بما في ذلك المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والمخاطر المتعلقة بحوكمة الشركات والمخاطر الرقابية) في إطار قواعد درجة تحمل المخاطر واللوائح الحكومية.

السيد/ غاري ويليامز

مساعد مدير عام أول، ورئيس التدقيق الداخلي
لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- التحق بالعمل لدى البنك التجاري عام ٢٠١٠ كمساعد مدير عام أول ورئيس التدقيق الداخلي؛
- عمل سابقاً لدى بنك ستاندرد تشارترد طوال ٢٥ عاماً أمضى آخر ١٢ عاماً منها في مجال التدقيق الداخلي للمجموعة وتأمين إدارة المخاطر التشغيلية؛
- خلال عمله في إدارة التدقيق الداخلي، تنقل بين المملكة المتحدة وسنغافورة وهونج كونج وكوريا الجنوبية؛
- تمحور دوره الأخير في بنك ستاندرد تشارترد، قبل أن يلتحق بالبنك التجاري، حول تأسيس وحدة تأمين إدارة المخاطر التشغيلية وإدارتها في فروع البنك المنتشرة في ٢٠ دولة في أفريقيا والشرق الأوسط وباكستان.

السيد/ محمد منصور

مساعد مدير عام أول، رئيس إدارة الالتزام
لا يملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- مساعد مدير عام أول، رئيس إدارة الالتزام في البنك التجاري في قطر منذ عام ٢٠٠٥. يمتلك السيد / محمد منصور خبرة تزيد ١٦ عن عاماً في مجال الالتزام ومكافحة غسل الأموال. وهو عضو مؤسس لوحدة المعلومات المالية في مصرف لبنان المركزي وشغل منصب محقق أول ومحلل بحوث حيث قاد عدة تحقيقات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع محققين إقليميين ودوليين. كما أجرى اختبارات للبنوك في إطار برامج مكافحة غسل أموال؛
- بدأ مسيرته المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية في القطاع المالي والإداري، قبل التحاقه بمصرف لبنان المركزي عام ١٩٩٧ كمسؤول أول في إدارة الخزينة؛
- أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS) ومسؤول التزام معتمد وهو يعمل مع الهيئات التنظيمية المحلية والدولية لتحسين تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وزيادة الوعي وتقديم أبحاث تقنية المعلومات في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مُدرب ذو خبرة عالية ومتحدث دائم في المؤتمرات الإقليمية والدولية حول الالتزام ومكافحة غسل الأموال.

السيد / أميت ساه

مدير عام تنفيذي، الخدمات المصرفية الاستهلاكية
لا يملك أي سهم بالبنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- حاصل علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من المعهد الهندي للإدارة في أحمد آباد بالهند، ودرجة البكالوريوس في الهندسة من المعهد الهندي للتكنولوجيا في روركي بالهند؛
- انضم للعمل بالبنك التجاري في ديسمبر ٢٠١٦؛
- وبدوره الحالي، يعد السيد أميت مسؤولاً عن إدارة الخدمات المصرفية للأفراد (بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالبنك التجاري، والتركيز على وضع وتنفيذ استراتيجية نمو لتحقيق الأرباح المستدامة من خلال تطبيق القيم الرائدة في السوق، وتعزيز تجربة العملاء، وتحسين الكفاءات التشغيلية؛

- تولت عدة مناصب خلال ١٢ عاماً (١٩٨٤ - ١٩٩٦)، بما في ذلك منصب مدير عام في شركة "أباريل فابريك داي هاوي برادميل تكستايل المحدودة"؛
- عضويتها السابقة في مجالس الإدارات: عضو مجلس إدارة في جمعية البنوك بكمبوديا، ورئيس لجنة التعليم (٢٠١٦ - ٢٠١٧)، عضو مجلس إدارة في مركز أندونيسيا واستراليا (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، عضو مجلس إدارة في غرفة التجارة الأسترالية في شانغهاي (٢٠١٥ - ٢٠١٦)، نائب الرئيس وعضو مجلس إدارة في مجلس أعمال أندونيسيا وأستراليا (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، عضو مجلس إدارة في المجلس الاستشاري للخدمات المالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك) (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨).

السيدة / كيمبرلي آن ريد

مدير عام تنفيذي، الهيكلة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية
لا تملك أي سهم في البنك التجاري

التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:

- مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في كلية إدارة الأعمال والاقتصاد بجامعة ملبورن، ومن المتوقع الحصول على الدرجة بحلول عام ٢٠١٩؛
- حاصلة على درجة الماجستير في الإدارة العامة من كلية كينيدي بجامعة هارفارد في كامبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١)؛
- حاصلة على درجة البكالوريوس في القانون (مع مرتبة الشرف) والآداب (مع مرتبة الشرف) من جامعة ملبورن ١٩٨٧ - ١٩٩٢، وقد تم قبولها لتولي منصب محام ووكيل قضائي من المحكمة العليا في ولاية فيكتوريا، استراليا الجنوبية، نيو ساوث ويلز، المحكمة العليا في أستراليا؛
- انضمت للعمل لدى البنك التجاري في ١٥ مارس ٢٠١٧؛
- تم تعيينها في منصب مدير عام تنفيذي، الهيكلة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٧؛
- قبل انضمامها للبنك التجاري، عملت في منصب المستشار الأساسي في هامبتون ريد - الهيكلة التنظيمية والقيادة الاستراتيجية (مايو ٢٠١٤ - ٢٠١٧)؛
- تولت عدة مهام متعلقة بتطوير قطاع رأس المال البشري في اثنين من مكاتب المحاماة، ومن ضمنها: منصب المدير التنفيذي للموارد البشرية والتطوير لدى "كينج أند وود ميلسونز" (يناير - يوليو ٢٠١٣)؛
- عملت في منصب باحث مساعد في مركز "هاورز" للمنظمات غير الربحية بكلية كينيدي بجامعة هارفارد، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١١-٢٠١٢)؛
- تقلدت عدة مناصب قيادية في مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية لمدة ثمانية أعوام في آسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأمريكا ومنها: منصب مدير عام لإدارة الموارد البشرية في هونغ كونغ والصين (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)، ومنصب مدير عام للموارد البشرية للعمليات والتكنولوجيا والخدمات المشتركة في الهند وملبورن (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧)، ومنصب رئيس العلاقات في مكان العمل (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤)؛
- تولت عدة مناصب أخرى منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٢: مستشار أول في "هينتون أند أسوشيتس" (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)، ومساعد أول في مكتب "آرثر روبنسون وهيدرويكس" للمحاماة (المعروف حالياً بـ"النز")، مسؤول أول السياسة في "تاتيف تايتل يونت" - لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (١٩٩٥ - ١٩٩٧)، قاضي مساعد بالمحكمة الفدرالية باستراليا (١٩٩٤ - ١٩٩٥)، ومحام متدرب في مكتب "آرثر روبنسون وهيدرويكس" (١٩٩٣ - ١٩٩٤).

٢.٦.١ اللجان المنبثقة عن الإدارة التنفيذية

يعتمد الرئيس التنفيذي للمجموعة على عدد من اللجان الداخلية لتولي الإدارة اليومية للبنك. وبناءً على متطلبات الحوكمة والامتداد الواسع للعمليات، تم تشكيل سبع لجان. وتكون القرارات الصادرة عن هذه اللجان رسمية عند اكتمال النصاب القانوني الذي يشمل الرئيس أو نائبه. وتتخذ جميع القرارات بالإجماع.

وفقاً لميثاق المخاطر، تلخص النشاطات الأساسية لهذه اللجان كما يلي:

- اللجنة التنفيذية (EXCO):
 - يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة السيد / جوزيف أبراهام وتجتمع بانتظام أو حسب ما تقتضيه الأعمال. تشمل مهمتها الأساسية على وضع خطة الأعمال والميزانية السنويتين للبنك ومراقبة تطبيقهما.
 - خلال عام ٢٠١٧، عقدت اللجنة التنفيذية ست (٦) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات.
- لجنة المخاطر (MRC):
 - تشكل هذه اللجنة أعلى سلطة على المستوى الإداري وذلك في إطار المسائل المتعلقة بالمخاطر في البنك بما في ذلك الإجراءات التي يتم اتخاذها على جميع الأصول الخاصة. وهي تقدم التقارير المتعلقة بسياسات المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتراقب اللجنة مستويات المخاطر الائتمانية والمخاطر الناتجة عن الخدمات المصرفية للأفراد والمخاطر التشغيلية لضمان الالتزام باستراتيجيات وسياسات المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتطبيقها. كما تقوم اللجنة بوضع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة استمرارية الأعمال ومراقبتها لتحقيق الآتي: (أ) التأكد من وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات. (ب) للتأكد من تدقيق إدارة استمرارية الأعمال من قبل شركة تدقيق خارجية سنوياً وتقديم التقارير اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. (ت) للتأكد من تقييم كفاءة البرامج التجريبية من قبل إدارة التدقيق الداخلي وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
 - يترأس اللجنة رئيس قطاع المخاطر السيدة / رنا صلات. وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب الضرورة.
 - خلال عام ٢٠١٧، عقدت لجنة المخاطر عشر (١٠) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات.
- لجنة الموجهات والمطلوبات (ALCO):
 - تتخذ هذه اللجنة القرارات على مستوى السياسات المتعلقة بالموجهات والمطلوبات وإدارة مخاطر السوق من أجل زيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد وتحسين مستوى الربحية وحماية البنك من العواقب الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق والالتزام بالأنظمة. وتشمل مهامها الأساسية وضع السياسات المتعلقة بمخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة وضمان فعالية تحديد هذه المخاطر ومراقبتها وإدارتها. وتعد لجنة الموجهات والمطلوبات عنصراً أساسياً من إدارة المخاطر في البنك.

- يمتلك السيد أميت خبرة سابقة في قطاع الخدمات المالية. وقد استفاد من خبرته بالعمل في مناطق جغرافية متعددة وعبر وحدات وظيفية مختلفة:
- قبل انضمامه للبنك التجاري، عمل لدى "سيتي بنك" لأكثر من ٢٨ عاماً، تقلد فيها مناصباً متعددة من ضمنها: منصب المدير الإقليمي لتايواند وروسيا ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

السيد / ماهر وهاب

المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة
لا يملك أي سهم بالبنك التجاري

- التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال، من جامعة "موناخ" بأستراليا (مارس ٢٠٠٩ - يوليو ٢٠١٠)؛ ودرجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة "ويسترن سيدني" بأستراليا (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤)، ودرجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية بالأردن (١٩٩٧ - ٢٠٠١)؛ التحق بالبنك التجاري في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، وشغل منصب المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة:
- قبل انضمامه للبنك التجاري، شغل منصب رئيس الإدارة القانونية بالبنك العربي في الدوحة، قطر.
- شغل منصب نائب المستشار العام (٢٠١٠ - مايو ٢٠١١) والمستشار القانوني الخارجي (ديسمبر ٢٠٠٨ - أكتوبر ٢٠١٠) في هيئة رأس الخيمة للاستثمار بمدينة رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، ومنصب المستشار القانوني وأمين سر مجلس الإدارة في شركة خدمات مطار البحرين ("باس") في البحرين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨)، والمستشار القانوني لشركة أبو غزالة للاستشارات، وعضو في شركة أبو غزالة الدولية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦).

السيد / حسين علي العبدالله

مدير عام تنفيذي، رئيس قطاع التسويق
لا يملك أي سهماً لدى البنك التجاري

- التحصيل العلمي والخبرة والعضوية:
- حاصل على درجة الماجستير في هندسة البترول من جامعة كولورادو للمعادن في جولدن بولاية كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (٢٠٠٧) من جامعة قطر، ويعمل حالياً على إتمام رسالة الماجستير بعنوان "تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي" من المملكة المتحدة؛
- انضم للعمل لدى البنك التجاري في ٣٠ يوليو ٢٠١٧ في منصب مدير عام تنفيذي، رئيس القطاع المصرفي؛
- قبل التحاقه بالبنك التجاري، شغل منصب المدير العام، الخدمات المصرفية الشخصية (٢٠١٢ - ٢٠١٧) في بنك برو، الدوحة، قطر؛
- تقلد عدة مناصب لفترة ١٣ عاماً (١٩٩٩ - ٢٠١٢) في بنك "اتش اس بي سي الشرق الأوسط المحدود"، الدوحة، قطر.
- لضمان استبدال الأشخاص الذين يشغلون حالياً المناصب الرئيسية والأساسية لنجاح البنك بأشخاص من ذوي الكفاءة العالية، أدرج قسم خاص بسياسة تخطيط التعاقب الوظيفي في ميثاق حوكمة الشركات ويشمل الآلية المتبعة من قبل البنك لضمان تعيين موظفين مؤهلين ومتمرسين يملكون الكفاءة اللازمة ومهارات/ إمكانات القيادة لتولي الأدوار القيادية الرئيسية في البنك. وقد عين مجلس الإدارة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة لمراجعة خطة التعاقب الوظيفي للإدارة التنفيذية في البنك والموافقة عليها.

- ويتولى رئاسة هذه اللجنة المدير العام التنفيذي، الخزينة والاستثمارات والاستراتيجية السيد / بارفيز خان. وتتم مراجعة المستندات والموافقة عليها من قبل اللجنة من خلال تمريرها على جميع الأعضاء.

- خلال عام ٢٠١٧، عقدت لجنة الاستثمارات أربعة (٤) اجتماعات، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

• لجنة إدارة الأزمات (CMC):

- تتضمن إدارة الأزمات وضع الخطط المناسبة لتدارك الأزمات وتقييمها وإصلاحها لتخفيف وتقليل العواقب الناتجة عنها. وقد تؤثر هذه الأزمات على الأشخاص والممتلكات، حيث يمكن أن تتسبب في وقوع الضحايا والوفيات أو حدوث الإصابات أو تدمير الممتلكات أو تهديد سمعة البنك.

- لقد قامت اللجنة بتشكيل فريق عمل مخصص لإدارة الأزمات بغرض تقديم رد الإدارة في أوقات الأزمات، كما قامت بوضع "خطة إدارة المخاطر" للتأكد من تنفيذ التدريبات اللازمة على نطاق البنك.

- وعند وقوع الأزمات، يتوجب على البنك التجاري إبلاغ إلى أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لتقليل أثارها المحتملة على الأشخاص والممتلكات وسمعة البنك التجاري، وذلك من خلال العمل على معالجة الأزمات بسرعة وفعالية.

- ويتولى رئاسة هذه اللجنة الرئيس التنفيذي السيد/ جوزيف أبراهام، وتجتمع اللجنة عند الضرورة.

- خلال عام ٢٠١٧، عقدت لجنة إدارة الأزمات اجتماعين، وتم توثيق محاضر هذين الاجتماعين حسب الأصول.

٢.٧ هيكل الملكية

وفقاً للمادة (٧) من النظام الأساسي للبنك التجاري، لا يحق لأي فرد (سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً) أن يملك أكثر من ٥٪ من مجموع أسهم البنك إلا من خلال الميراث وذلك باستثناء (١) جهاز قطر للاستثمار أو شركة قطر القابضة ذ.م.م، أو أي من شركائهما الزميلة (٢) بنك الحفظ أو بنك الأيداع الذي يحتفظ بأسهم لإصدار ايضالات ايداع عالمية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت حصة مالكي أسهم البنك من القطريين (سواء كانوا أفراداً أو شركات) ٨٥,٩٩٪ فيما بلغت حصة المستثمرين الأجانب ١٤,٠١٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بلغت نسب الحصص الرئيسية لغير الأفراد في البنك ما يلي:

شركة قطر القابضة ذ.م.م.	٪١٦,١٧
صندوق معاشات الهيئة العامة للتقاعد	٪٢,١٣
والتأمينات الاجتماعية	٪٢,٦٠
الصندوق الوطني ٨	٪١,٩٥
الصندوق الوطني ٣	

- يتأسس هذه اللجنة رئيس القطاع المالي السيد / ربحان أحمد خان. وتعد اللجنة اجتماعاً واحداً أو أكثر في الشهر حسب الضرورة، وبالأخص في ظل ظروف تشغيلية متقلبة.

- خلال عام ٢٠١٧، عقدت لجنة الموجودات والمطلوبات أحد عشر (١١) اجتماعاً، وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

• لجنة إدارة الأصول الخاصة (SAM):

- إن الأصول الخاصة هي أصول البنك التي تتطلب مراقبة دقيقة لتقليل المخاطر وتفادي الخسائر وتعزيز عمليات الاسترداد وتحسين مستوى الربحية من خلال إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة أو التحصيل أو الإجراءات القانونية. وتقوم اللجنة بالإشراف على هذه النشاطات ومراجعة الإجراءات المقترح اتخاذها فيما يتعلق بحسابات محفظة الأصول الخاصة.

- تكون هذه اللجنة مسؤولة عن التأكد من متابعة إجراءات التعافي المتعلقة بجميع الأصول الخاصة بدقة وفعالية، وأن المتطلبات الرقابية المتعلقة بالأحكام الخاصة بحسابات إدارة الأصول يتم تنفيذها وفقاً لسياسة إدارة المخاطر.

- ويتولى رئاسة هذه اللجنة مساعد مدير عام أول ورئيس إدارة الأصول الخاصة السيد / يكن عبدالمجيد، وتجتمع اللجنة على الأقل أربع مرات في السنة أو أكثر حسب ما يراه الرئيس مناسباً.

- خلال عام ٢٠١٧، عقدت لجنة إدارة الأصول الخاصة ست (٦) اجتماعات وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

• لجنة الائتمان (MCC):

- تُعد لجنة الائتمان ثالث أعلى سلطة لإدارة التعرض للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر بعد مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- تراجع هذه اللجنة سياسات وإجراءات الائتمان المتعلقة بالبنك وترفع التوصيات بشأنها وتطبيق السياسات المعتمدة، وترجع تفويض الصلاحيات ذات الصلة وترفع التعديلات إلى مجلس الإدارة عند الاقتضاء. كما ترفع القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والتي تتعدى نطاق صلاحيتها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.

- ويتولى رئاسة هذه اللجنة رئيس قطاع الائتمان السيد / بول جوسيا، وتجتمع اللجنة عند الضرورة.

- خلال عام ٢٠١٧، عقدت لجنة الائتمان ثمانية وعشرين (٢٨) اجتماعاً وتم توثيق محاضر هذه الاجتماعات حسب الأصول.

• لجنة الاستثمارات (ICO):

- تتخذ لجنة الاستثمارات القرارات المتعلقة بأنشطة البنك التجاري الاستثمارية، والتي تهدف لتحسين العائدات، والتأكد من أن سجل الاستثمارات يوفر سقفاً لسيولة البنك ويقلل من مخاطر السوق المرتبطة بطبيعة الاستثمار المستهدف. وتتولى اللجنة مراجعة مجموعة المنتجات الاستثمارية المعتمدة عبر البنك والموافقة عليها. كما تراقب كافة نشاطات المحفظة الاستثمارية وتراجعها.

٢.٨ إدارة المخاطر

ويشارك مجلس إدارة البنك التجاري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمخاطر من خلال:

- لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة: وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن كافة الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر لكافة أنشطة البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان، والسوق، والسيولة، والعمليات التشغيلية. كما تقوم اللجنة بمراجعة السياسة المتعلقة بكافة مسائل المخاطر وكذلك تراقب كافة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.
- اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة: تكون مسؤولة عن منح التسهيلات الائتمانية وتقييمها ضمن الحدود المسموح بها وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي وإرشادات مجلس الإدارة بالإضافة إلى مراجعة الاستراتيجية المتعلقة باسترداد العلاقات في إطار الأصول الخاصة ومراجعة كافة الاقتراحات الائتمانية (غير المنتجات الجاهزة) المتعلقة بالشخصيات السياسية والأشخاص في مناصب وزارية، ضمن تفويض الصلاحيات على مستوى إدارة المخاطر، كما أن من شأنها الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز مدتها ١٢ عاماً.

وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع لجان الإدارة المختصة بمراقبة المخاطر (إدارة المخاطر والموجودات والمطلوبات والأصول الخاصة كل ثلاثة أشهر على الأقل. ويتم إطلاع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه بانتظام عن كافة المخاطر الكبرى التي قد يواجهها البنك.

وعلاوة على ذلك، يلتزم البنك بشروط بازل ٣ وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي، وهكذا، فإن نظام الحوكمة والسياسات والإجراءات والممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر تتماشى مع المعايير العالمية الأساسية وتوصيات لجنة بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

٢.٩ نظام الرقابة الداخلية

اعتمد البنك مجموعة من سياسات الرقابة الداخلية، بعد أن تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة، لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق نظام الحوكمة في البنك والالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، ويهدف إطار نظم الرقابة الداخلية إلى حماية استثمارات المساهمين وأصول البنك وضمان موثوقية عمليات حفظ السجلات المالية وتقديم التقارير في البنك.

تقوم لجنة التدقيق والالتزام بمراجعة دورية لفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك من خلال التقييمات التي تقوم بها إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام، وتشمل هذه المراجعة كل الضوابط الأساسية بما في ذلك الضوابط المالية والتشغيلية وضوابط الالتزام وأنظمة إدارة المخاطر بالإضافة إلى ذلك، تأخذ اللجنة في الاعتبار نتائج تقييم المدققين الخارجيين للبنك، وترفع اللجنة نتائج تقييم كفاءة الضوابط والإجراءات الداخلية القائمة إلى مجلس الإدارة.

لا تزال وحدة إدارة المخاطر في البنك تحتل موقعاً قوياً يمكنها من إدارة المخاطر الخاصة بأعمال البنك. وتغطي إجراءات إدارة المخاطر كل أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية، وهي تضمن تحديد جميع المخاطر بشكل فعال وفهمها وتقييمها وتقليلها والإبلاغ عنها بالإضافة إلى تخصيص رأس المال المناسب لمواجهةها وضمان التوازن المناسب بين مستوى المخاطر ومستوى العائدات. وقد أدرجت هذه القيم الرئيسية في ميثاق المخاطر والسياسات التي تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة حيث يحدد الميثاق/القدرة على تحمل المخاطر والسياسات أنشطة إدارة المخاطر عبر البنك بالإضافة إلى التفاصيل المتعلقة بالتنظيم والسلطات والإجراءات المتعلقة بكل جوانب إدارة المخاطر.

يتبع البنك نموذج "الدفاع ثلاثي الخطوط" في إدارة مخاطر المؤسسة ما يمكنه من ترسيخ المسؤولية والمساءلة على مستوى كل خط من خطوط الدفاع وتطبيقهما على كافة المستويات داخل البنك ابتداءً من مجلس الإدارة وحتى اللجان المنبثقة عنه واللجان الإدارية والإدارة التنفيذية والموظفين.

إن إدارة المخاطر في البنك التجاري مبنية على قدرة البنك على تحمل المخاطر والاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة، ويتم تطبيق الاستراتيجية والسياسات والإجراءات الناتجة عنها من خلال أقسام إدارة المخاطر المتخصصة والتي ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس قطاع المخاطر. تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية المطلوبة وتعمل بالتنسيق الوثيق مع وحدات الأعمال الأخرى في البنك لمساندة أنشطتها. ندرج فيما يلي الأهداف الرئيسية لنظام إدارة المخاطر:

- تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في إدارة المخاطر وتطويرها؛
- التأكد من توافق أداء الأفراد والمحافظ مع الشروط والسياسات المتفق عليها؛
- تطبيق آليات لمراقبة المخاطر بحرص ودقة في جميع أقسام البنك؛
- ضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المحلية؛
- المحافظة على علاقة وثيقة مع الجهات الرقابية المحلية فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضم وحدة إدارة المخاطر أكثر من ٣٠ موظفاً مما يعكس التزام البنك بتطبيق نظام فعال وقوي لحوكمة المخاطر وإدارتها. وخلال عام ٢٠١٧، واصل البنك تعزيز ضوابطه وأجرى تحسينات في إجراءات إدارة المخاطر على كافة المستويات، وذلك من خلال دمج عناصر التقرير الخاص بالإجراءات الداخلية لكفاية رأس المال، ومعالجة المسائل المتعلقة بأمن المعلومات والاستراتيجية الرقمية بشكل فعال، وتقديم التحديثات الخاصة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمخاطر بالبنك:

٢.٩.١ الالتزام

تقوم وحدة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أساس استباقي، بتحديد مخاطر الالتزام المرتبطة بأعمال البنك وتوثيقها وتقييمها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المخاطر المتعلقة بتطوير منتجات جديدة وممارسات العمل وإنشاء أنواع جديدة من الأعمال أو العلاقات مع العملاء أو تغييرات أساسية في طبيعة هذه العلاقات. وتشمل مخاطر الالتزام مخاطر فرض العقوبات القانونية أو التنظيمية أو تكبد خسائر مالية كبيرة أو التأثير السلبي على السمعة نتيجة التخلف عن الالتزام بالقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.

وتشمل المسؤوليات الأخرى لوحدة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يلي:

- ضمان الالتزام الكامل من قبل الفروع/الإدارات والموظفين بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وتعليمات مصرف قطر المركزي والقوانين المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في دولة قطر.
- إصدار تعليمات كتابية للموظفين عن كيفية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير المقررة.
- مراقبة وضمان التزام البنك بتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وأنظمة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- اقتراح التوصيات ذات الصلة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تساعد على تقليل المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام وغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- متابعة القوانين والأنظمة الجديدة وإعلام الإدارة التنفيذية والإدارات المعنية لتطبيقها في الوقت المناسب.
- مراقبة المعاملات المالية للعملاء والتحقق من العمليات المشبوهة ورفع التقارير الخاصة بها إلى وحدة المعلومات المالية.
- تعزيز العناية الواجبة في العمليات المشابهة والعملاء ممثلي المخاطر العالية.
- التأكد من التطبيق السليم لأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومعايير التقارير المشتركة.
- توفير التدريب والتوعية اللازمة لموظفي البنك العاملين فيما يتعلق بالحوكمة وتعليمات مصرف قطر المركزي والعقوبات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأحكام القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) /معايير التقارير المشتركة بصورة منتظمة.

تقوم وحدة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمراقبة الالتزام وتقييمه من خلال مراجعات الالتزام التي تحدد أي مخالفة للأنظمة ومساائل عدم الالتزام. وتقدم نتائج مراجعات الالتزام إلى لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة التنفيذية المعنية ورؤساء الوحدات/الإدارات بشكل منتظم. وتشمل هذه التقارير ملخصاً لأوجه القصور و/أو المخالفات والإجراءات المقترحة لمواجهتها، بالإضافة إلى التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذها وفقاً للمواعيد المتفق عليها.

وخلال عام ٢٠١٧، أجرت وحدة الالتزام ومكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب عدد ١٧ مراجعة التزام حددت من خلالها أوجه القصور على مستوى الالتزام والضوابط، فتمت معالجتها كما يجب من قبل إدارة البنك. ولم تكن لأي من مسائل الالتزام المحددة في مراجعات الإدارة أي تأثير مالي أساسي على البنك.

وشاركت وحدة الالتزام ومكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في النشاطات التالية:

١. تقديم المشورة والإرشادات فيما يتعلق بالتساؤلات اليومية التي ترفعها إدارة/موظفي البنك في إطار الالتزام.
٢. تمثيل الالتزام في كافة موافقات المخاطر التشغيلية واجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية.
٣. تولي استفسارات وحدات الأعمال في البنك الموجهة إلى مصرف قطر المركزي.
٤. تولي استفسارات مصرف قطر المركزي بالنيابة عن وحدات الأعمال.
٥. الاستجابة إلى كل طلبات مفتشي مصرف قطر المركزي في إطار المراجعة التنظيمية لعام ٢٠١٧ والتي يجريها المصرف على مستوى كافة وحدات الأعمال في البنك.
٦. تقديم التقارير التنظيمية: النظر في كل استفسارات وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي بالإضافة إلى الاستفسارات التنظيمية الأخرى والرد عليها.
٧. رصد النسب التي يحققها البنك بالمقارنة مع النسب المفروضة من مصرف قطر المركزي.
٨. متابعة نتائج الالتزام.
٩. متابعة مدى تطبيق التعليمات الواردة في تعاميم مصرف قطر المركزي.
١٠. إعداد ومراجعة تصنيف بيانات العملاء وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي.
١١. تنسيق عمليات تطهير البيانات عبر كافة وحدات العمل بالبنك.

العقوبات والغرامات والجزاءات المفروضة من الهيئات الرقابية على البنك التجاري

لم يفرض مصرف قطر المركزي أي غرامات على البنك التجاري في عام ٢٠١٧.

٢.٩.٢ التدقيق الداخلي

إن إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة تسعى إلى تحسين/تعزيز البيئة الرقابية الشاملة للبنك التجاري. وقد أدرجت الصلاحيات المفوضة لإدارة التدقيق الداخلي في ميثاق التدقيق الداخلي الذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة التدقيق والالتزام وإقراره من قبل مجلس الإدارة.

لضمان استقلالية إدارة التدقيق الداخلي، ترفع هذه الإدارة تقاريرها إلى مجلس الإدارة عن طريق لجنة التدقيق والالتزام، ومن مهامها تحديد مكافآت إدارة التدقيق الداخلي وترشيح رئيس التدقيق الداخلي الذي يرفع تقاريره بشكل دوري ومباشر إلى اللجنة والإدارة العليا.

وتقوم إدارة البنك بالرد على كل التوصيات المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي بشكل استباقي وفي الوقت المناسب بحيث لا تكون لجنة التدقيق والالتزام ملزمة بالتدخل لضمان حل هذه المسائل. ولكن تم وضع نظام حوكمة يسمح برفع المسائل إلى لجنة التدقيق والالتزام إذا لزم الأمر.

وبالإضافة إلى ذلك، تولت إدارة التدقيق الداخلي ٥ مهام خاصة، وفي بعض الحالات، لم يتم تزويد لجنة التدقيق والالتزام بتقارير رسمية بشأنها.

كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٧، ضمت الإدارة ١٣ مدققاً (بالإضافة إلى عملية انتقال داخلي لموظف بديل والتي ستتم في شهر يناير ٢٠١٨، مما يرفع العدد إلى ١٤ مدققاً).

٢.١٠ التدقيق الخارجي

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية والأنظمة ذات الصلة، تعين الجمعية العامة، بالتشاور مع مصرف قطر المركزي، المدقق الخارجي للبنك سنوياً بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وتوافق على الأجر المحدد له.

وقد وافق المساهمون على إعادة تعيين شركة "كي بي إم جي" (سجل المدققين في قطر رقم ٢٨٩) لتولي التدقيق الخارجي للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ خلال اجتماع الجمعية العامة للبنك التجاري المنعقد في ٤ أبريل ٢٠١٧.

يتولى المدقق الخارجي تدقيق البيانات المالية للبنك على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة. وبحسب هذه المعايير، يجب على المدقق الخارجي التقيد بالمتطلبات الأخلاقية وإجراء التدقيق اللازم للتأكد من عدم وجود أي أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

سينشر تقرير المدقق المستقل إلى مساهمي البنك التجاري لعام ٢٠١٧ في التقرير السنوي للبنك بعد انعقاد الجمعية العامة العادية.

يقدم المدقق الخارجي تقاريره إلى مجلس الإدارة والجمعية العامة وفقاً لقوانين دولة قطر.

٢.١١ متطلبات الإفصاح

سعيًا لتحقيق الشفافية، يلتزم البنك بكل متطلبات الإفصاح بشكل كامل بما في ذلك الإعلان عن المعلومات المالية والمساهمين في البنك عن طريق بورصة قطر والهيئات الرقابية الأخرى. ويجب أن تكون المعلومات المعلنة دقيقة وغير مضللة.

يتم إطلاع بورصة قطر على القرارات الهامة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa بالإضافة إلى نشرها في الصحف المحلية.

ويتضمن تقرير الحوكمة هذا المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان ذات الصلة، بما في ذلك العضوية وتصنيف الأعضاء وغيرهما.

ومن مهام الإدارة التأكيد لمجلس الإدارة والإدارة العليا على كفاءة البيئة الرقابية في البنك وفعالية تطبيق الضوابط من أجل إدارة/تقليل هذه المخاطر التي يتعرض لها البنك. وتعتمد الإدارة على خطة تدقيق داخلي مبنية على المخاطر وتركز على ما يلي:

- كفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليتها؛
- موثوقية المعلومات المالية والتشغيلية وصحتها؛
- فعالية العمليات وكفاءتها؛
- حماية الأصول واستخدامها؛
- الالتزام بالقوانين والأنظمة والعقود.

وتشمل مسؤولياتها الرئيسية بشكل خاص:

• إجراء عمليات التدقيق المقررة على الفروع/الإدارات/الأقسام والمنتجات والإجراءات والأنظمة والضوابط وفقاً لخطة التدقيق السنوية التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والالتزام، بما في ذلك:

- إجراء تقييم مستقل لعوامل المخاطر والرقابة القابلة للتطبيق في المجال قيد المراجعة؛
- مساعدة البنك للحفاظ على ضوابط فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر؛
- تقييم إجراءات الحوكمة ورفع التوصيات المناسبة لتحسينها.

• إجراء تقييمات مستقلة تتناول جودة المحافظ الائتمانية للبنك. وقد تشكل فريق ضمن إدارة التدقيق الداخلي لمراجعة الملفات الائتمانية.

• تقديم الخدمات الاستشارية إلى الإدارة التنفيذية والإدارات الأخرى في البنك بما في ذلك المراجعات الخاصة للمشروع الجديدة والأنظمة/التطبيقات والتسهيلات الخارجية والسياسات والإجراءات. في هذا الإطار، تحافظ إدارة التدقيق الداخلي على استقلاليتها وموضوعيتها ولن تتولى مسؤولية إدارة العمليات أو المنتجات أو الأنظمة أو التطبيقات الجديدة أو تصميمها أو تطبيقها.

• تولي مهام غير مقررة بما في ذلك التحقيق في عمليات الاحتيال وغيرها من المهام إما بناءً على طلب من لجنة التدقيق والالتزام أو الهيئة الرقابية أو الإدارة العليا للبنك، عند الضرورة.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع التوصيات إلى إدارة البنك بشأن المجالات التي يمكن تحسين الضوابط فيها أو التي تستوجب تحسين مستوى الالتزام فيها. وعلى الرغم من تقديم هذه التوصيات، لم تسجل أي حالات عدم التزام بالضوابط كان لها أو قد يكون لها تأثير على الأداء المالي الشامل للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت نتائج التقييم سالف الذكر ملاءمة وفعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الحوكمة في البنك. ولم تسجل أي مخاطر أساسية أو مواطن ضعف أو حالات عدم التزام تفوق مستوى تحمل المخاطر في البنك.

ووفقاً لخطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠١٧، أصدرت الإدارة عدد ٢٥ تقرير تدقيق داخلي وتحقيقي وقدمتها إلى لجنة التدقيق والالتزام. وقد شملت هذه التقارير ١٠٧ وحدة ضمن قائمة البنك "للوحات القابلة للتدقيق" حيث تم التطرق لبعض الوحدات بما في ذلك أغلب فروع البنك في أكثر من مهمة تدقيق واحدة. وتقدم كل التوصيات الرئيسية المتعلقة بهذه التقارير وتناقش في اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام وقد عقدت هذه اللجنة سبعة اجتماعات في ٢٠١٧.

يسعى البنك إلى تزويد المساهمين بما يكفي من المعلومات والبيانات لتحليل أداء البنك التجاري واتخاذ القرارات فيما يتعلق بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى تشمل على سبيل المثال لا الحصر:

- حق الاطلاع في الوقت المناسب على سجل المساهمين وسجل أعضاء مجلس الإدارة والنظام الأساسي والمستندات/السجلات/المعلومات الأخرى ذات الصلة كما هي محددة في الأنظمة النافذة:
- معاملة كل المساهمين المصنفين ضمن الفئة نفسها على قدم المساواة وكذلك بالنسبة للمساهمين من فئات أسهم مختلفة دون الإخلال بحقوق المساهمين الذين يتمتعون بالأولوية في الترتيب ضمن هذه الفئات:
- حق حضور الجمعية العامة شخصياً أو بالإتابة:
- مراجعة آلية توزيع الأرباح التي تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة والموافقة عليها.

٢.١٤ حقوق أصحاب المصالح

إن العلاقات القائمة مع أصحاب المصالح لدى البنك تسمح لمجلس الإدارة أخذ تساؤلاتهم وأهدافهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، ويلعب ذلك دوراً أساسياً في تحقيق استراتيجية البنك طويلة الأجل واستمرار نموه. ويلتزم مجلس الإدارة بحماية حقوق أصحاب المصالح باستمرار ويضمن أخذ مصالحهم في الاعتبار عند اتخاذ أي قرارات قانونية وتجارية من قبل البنك. ويظهر هذا الالتزام من خلال ميثاق حوكمة الشركات للبنك الذي يركز على اعتماد أعلى معايير الدقة والشفافية في كل نشاطاته التجارية وتعاملاته.

ويعتمد البنك إطار محدد لإدارة المناقشات والتواصل مع أصحاب المصالح لديه بشكل صريح وشفاف. ويحدد هذا الإطار الإجراءات المتبعة في التواصل مع أصحاب المصالح ومستوى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها. وبالإضافة إلى ذلك، يسعى البنك للتعامل مع جميع أصحاب المصالح على قدم المساواة وبشكل عادل. ومن أجل تعزيز السلوك الأخلاقي، أصدر البنك قواعد سلوك مهني تشمل المبادئ الأخلاقية التي يتوجب على كل موظف اعتمادها. ويتم التحقيق بشكل دقيق في أي خروقات وتتخذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية اللازمة، فضلاً عن ذلك، وضع البنك سياسة تبليغ عن الخروقات في مكان العمل تمكن الموظفين و/أو مزودي الخدمة الخارجيين من التبليغ عن أي خروقات دون التخوف من ردود الفعل السلبية.

المسائل الجوهرية المتعلقة بموظفي البنك التجاري وأصحاب المصالح

ليست هناك أي مسائل جوهرية تتعلق بموظفي البنك أو أصحاب المصالح يجب الإفصاح عنها في هذا التقرير.

٢.١٢ تضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية

وضع البنك إرشادات وإجراءات لمعالجة حالات فعلية أو نظرية لتضارب المصالح والتداول بناءً على معلومات داخلية. وقد تم توثيق هذه الإرشادات في ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالبنك وهي تنطبق على مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والموظفين وأصحاب المصالح الآخرين (بمن فيهم المساهمين والعملاء ومزودي الخدمة وغيرهم).

ووفقاً للميثاق سالف الذكر، يتوجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح الالتزام بما يلي:

- تصادي أي مواقف قد تؤدي إلى حالة تضارب مصالح فعلية أو نظرية:
- التصرف بمسؤولية واحترام والبقاء بعيداً عن أي تأثير قد يؤدي إلى فقدان الموضوعية في التعامل مع عملاء البنك أو مع البنك نفسه:
- إبلاغ مجلس الإدارة عن أي مصلحة مادية مباشرة أو غير مباشرة في أي معاملة أو مسألة تؤثر على البنك بشكل مباشر:
- حماية الموظفين الذين يقومون بإعداد تقارير تضارب المصالح من أي رد فعل سلبي من قبل الأشخاص المذكورين في هذه التقارير:
- تبني قواعد وإجراءات واضحة تخضع لها عمليات التداول بالأوراق المالية ومنح التسهيلات الائتمانية والعمل في مؤسسات أخرى والعضوية في مجالس إدارات أخرى والمصالح التجارية والتعامل مع أطراف ذات علاقة وأي معاملات/مواقف تثير التساؤلات أو الشكوك لاحتمال وجود حالات تضارب مصالح:
- عدم طلب الهدايا من عملاء محتملين أو حاليين أو بائعين أو أي شخص أو شركة أخرى:
- عدم الإفصاح عن معلومات داخلية إلى أطراف خارجية قد تكون لديها نية للاستفادة من الإفصاح:
- منع بعض الأشخاص من استخدام المعلومات المتعلقة بالبنك لمكاسب شخصية:
- الإفصاح عن عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة إلى العامة/أصحاب المصالح.

بشكل عام، التزم البنك بالتعريف والإجراءات المحددة من قبل الهيئات الرقابية ذات الصلة فيما يتعلق بالتعامل مع الأطراف ذات العلاقة/المعاملات التجارية/المعاملات الكبرى التي قام بها عام ٢٠١٧.

٢.١٣ حقوق المساهمين

إن التواصل الفعال والشفاف هو التواصل الذي يركز على دقة المعلومات المتبادلة وتوقيتها وأهميتها بينما يضمن في الوقت نفسه عدم تعارض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع واجب مجلس الإدارة لحماية استمرارية البنك وعدم تفضيل بعض أصحاب المصالح على غيرهم من أصحاب المصالح.

ووفقاً للنظام الأساسي للبنك وميثاق حوكمة الشركات، يحافظ البنك على تواصل فعال وصريح مع مساهميه مما يمكنهم من فهم أعمال البنك ووضعته المالي وأدائه التشغيلي. وبالإضافة إلى التقرير السنوي واجتماعات المساهمين الرسمية، يوفر البنك مجموعة واسعة من المعلومات لكافة أصحاب المصالح من خلال موقعه الإلكتروني.

٢.١٥ سياسات البنك

وتنطبق هذه القواعد أيضاً على الشركات التابعة للبنك وموظفي الإسناد الخارجي وهي تغطي المسائل المحددة أدناه:

- الالتزام بالقوانين والأنظمة:
- سلوك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين:
- القيود المتعلقة بقبول الهدايا والعمولات:
- تفادي حالات تضارب المصالح:
- توفير خدمات عالية الجودة وتحقيق الفعالية التشغيلية:
- حماية موجودات الشركة واستخدامها بالشكل المناسب:
- منع التداول بناءً على معلومات داخلية:
- العلاقات مع وسائل الإعلام:
- التبليغ عن المخروقات في مكان العمل:
- العلاقة بين الموظفين والبنك:
- استخدام المعلومات السرية والداخلية والمعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح:
- إحترام خصوصية الموظفين:
- إحترام حقوق الإنسان ومنع التمييز في مكان العمل.

يملك البنك التجاري حالياً عدد ٥٠ كتيب سياسات/ميثاق حيث تركز خمسة منها بشكل خاص على حوكمة الشركات وإدارة المخاطر. وسيتم مناقشتها بالتفصيل فيما يلي:

٢.١٥.١ ميثاق حوكمة الشركات

يقر البنك أن اعتماد نظام حوكمة فعال هو أساسي لتحقيق أهداف البنك وزيادة حقوق المساهمين إلى أقصى حد. لقد وضع البنك ممارسات وإجراءات الحوكمة وفقاً للنظام الأساسي والأنظمة ذات الصلة وتمثيلاً مع ممارسات الحوكمة الأساسية.

ويحدد ميثاق حوكمة الشركات تفاصيل إرشادات نظام الحوكمة في البنك تمثيلاً مع الشروط الخاصة بالشفافية والإفصاح الواردة في تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بشأن مبادئ الحوكمة، وأيضاً بالتوافق مع نظام الحوكمة الخاص بالشركات المدرجة في البورصة الصادر من قبل هيئة قطر للأسواق المالية.

٢.١٥.٢ المسؤولية الاجتماعية للشركات

يدرك البنك مسؤوليته الاجتماعية في دمج القيم التجارية في عملياته لتحقيق توقعات أصحاب المصالح لديه وتلبية حاجاتهم.

يلتزم البنك بتعزيز النمو المستدام والحفاظ على حياة الإنسان والصحة والموارد الطبيعية والبيئة وحمايتها والمساهمة في المجتمعات التي يعمل فيها. وفي هذا الإطار، يدرك البنك أهمية الالتزام والمساهمة المالية وغير المالية.

يسعى البنك التجاري إلى أن يكون كياناً وطنياً متميزاً من خلال دعم تنمية المجتمع القطري ككل، عبر مجموعة من المبادرات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المجالات، بما في ذلك المشاريع الإنسانية والعمل الخيري لصالح المحتاجين، والبرامج التعليمية والتدريبية، وبرامج تنمية الشباب القطري، والمبادرات الرياضية والصحية، دعم التراث والثقافة القطرية، وبرامج اليوم الوطني القطري بالبنك التي تنعش التراث الثقافي القطري وتحتفل به. وخلال عام ٢٠١٧، نجحت إدارة التسويق في البنك التجاري في إجراء عدد كبير من مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي كان لها تأثير خارجي وداخلي على حد سواء بالبنك. ويحتوي التقرير السنوي للبنك التجاري على وصف شامل لبرامج المسؤولية الاجتماعية للبنك التجاري.

٢.١٥.٣ قواعد السلوك المهني

تستخدم قواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك كدليل للسلوك المهني الذي يتوجب على موظفي البنك الالتزام به. وتشمل هذه القواعد كل القوانين والأنظمة المطبقة وأعلى المعايير التي يجب على الموظفين الاطلاع عليها والالتزام بها خلال تأديتهم لنشاطاتهم وأعمالهم اليومية. وبالإضافة إلى قواعد السلوك المهني المطبقة عبر البنك، إن معايير السلوك التي ينتظر من مجلس الإدارة اعتمادها هي مذكورة أيضاً في ميثاق مجلس الإدارة.

٢.١٥.٤ قطاع رأس المال البشري

يقدم قطاع رأس المال البشري سياسات عادلة لاجتذاب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم مما يشكل عاملاً أساسياً لإدارة أعماله بشكل فعال. وتشمل هذه السياسات ممارسات الإدارة الصحيحة للموظفين والحفاظ على مستوى مكافآت ومزايا تنافسي.

ولا يزال البنك التجاري مستمراً في القيام باستثمارات كبيرة في رأس المال البشري تمثيلاً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ من خلال تطوير مهارات الموظفين والمساهمة في جعل البنك التجاري أحد أفضل الأماكن للعمل في قطر.

ومن حيث قطاع رأس المال البشري، يلتزم البنك بما يلي:

- توظيف مرشحين مؤهلين من خلال استخدام إجراءات توظيف ذات تكلفة فعالة:
- التقيد بكل الإلتزامات القانونية والقواعد الداخلية المتعلقة بالتوظيف وإدارة الموظفين وإنهاء الخدمة:
- معاملة جميع الموظفين بشكل عادل وبالتساوي:
- إطلاق مبادرات لتوظيف مواطنين قطريين مؤهلين والمحافظة عليهم وتحقيق النسبة المحددة من قبل دولة قطر:
- اتباع نظام مكافآت ومزايا متماسك وتنافسي وتطبيقه عبر البنك:
- تطبيق آلية ترقية عادلة تستطيع تحديد الأداء المميز للموظفين ومكافأتهم عليه:
- تطوير أداء الموظفين وتصحيح أوجه القصور وتعزيز مواطن القوة وتحسين الفعالية التنظيمية من خلال تطبيق نظام تقييم أداء منهجي:
- معالجة الشكاوى لتقليل المظالم وحماية حقوق البنك وموظفيه:
- تعزيز تبادل المعلومات والتعلم عبر البنك وتسهيل نمو المعرفة.

٢.١٥.٥ مكافحة الاحتيال

تسهل سياسة مكافحة الاحتيال الالتزام بالضوابط التي تساعد على تحديد عمليات الاحتيال ضد البنك والحد منها.

يعزز البنك اعتماد ضوابط إدارة المخاطر لمكافحة الاحتيال من خلال اتباع المبادئ التالية:

- الالتزام بمبادئ النزاهة والمساءلة ومبادئ الحوكمة الصحيحة التي تشمل ضوابط داخلية قوية:
- اعتماد ثقافة تحمي الأموال والأموال العامة لضمان حماية مصالح المساهمين:
- عدم قبول أي نشاطات احتيالية و/أو غير أخلاقية وتحميل جميع الموظفين مسؤولية أعمالهم:
- معالجة كافة المسائل والقضايا بشكل متناسق بغض النظر عن المناصب أو العلاقة مع السلطات أو الجنسية أو مدة الخدمة.

٣. اختصار الكلمات

الاختصار المعنى

لجنة الموجودات والمطلوبات	ALCO
إدارة الموجودات والمطلوبات	ALM
النظام الأساسي	AOA
مكافحة غسل الأموال	AML
البنك التجاري	Bank
مجلس الإدارة	BOD
مكافحة تمويل الإرهاب	CFT
القانون الأمريكي الخاص بالالتزام الضريبي للحسابات الخارجية	FATCA
الرئيس التنفيذي للمجموعة	GCEO
إدارة الأصول الخاصة	SAM
لجنة المخاطر المنبثقة عن الإدارة التنفيذية	MRC
مصرف قطر المركزي	QCB
هيئة قطر للأسواق المالية	QFMA
قانون الشركات التجارية	QCCL

٤. متطلبات الإفصاح وفقاً لمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
١	ملكية الأسهم	١.١	توزيع الملكية بحسب الجنسية	محلي ٨٥,٩٩٪ وجنسيات أخرى ١٤,٠١٪
		١.٢	توزيع الملكية بحسب عدد المساهمين	مجموع عدد المساهمين: ٣,٢٦٥ وإجمالي عدد الأسهم: ٤٠٤,٧٢٥,٣٧٥ (في نهاية يناير ٢٠١٧).
		١.٣	ملكية الحكومة	١٦,٦٧٪
		١.٤	المساهمين الرئيسيين (المساهم الذي يمتلك حصة ملكية أو حقوق تصويتية بنسبة ١٠٪ فأكثر)	لا يوجد.
		١.٥	المساهمين المالكين (نسبة ٥٪ أو أكثر)	شركة قطر القابضة فقط.
٢	مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	٢.١	تفصيل دقيق لوظائف مجلس الإدارة	الفقرة ٢.٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٢.٢	المعاملات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة	الفقرة ٢.١٢
		٢.٣	أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وصلاحياتهم، وصفات تمثيلهم، ومعلومات تفصيلية عنهم، بما فيها العضوية في مجالس إدارة مؤسسات مالية أخرى، والمناصب والمؤهلات، والخبرة (مع توضيح عن كل عضو بأنه تنفيذي أو غير تنفيذي).	الفقرة ٢.٢.٧ من تقرير الحوكمة.
		٢.٤	أعداد وأسماء الأعضاء المستقلين	الفقرتين ٢.٢.٣ و ٢.٢.٧ من تقرير الحوكمة.
		٢.٥	فترة العضوية وتاريخ بداية كل فترة	الفقرة ٢.٢.٧ من تقرير الحوكمة.
		٢.٦	تعليم وتوجيه وتدريب الأعضاء الجدد	الفقرة ٢.٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٢.٧	ملكية الأعضاء من أسهم البنك	الفقرة ٢.٢.٧ من تقرير الحوكمة.
		٢.٨	نظام انتخاب الأعضاء	الفقرة ٢.٢.٤ من تقرير الحوكمة.
		٢.٩	عدد اجتماعات مجلس الإدارة وتاريخها	الفقرة ٢.٢.٨ من تقرير الحوكمة.
		٢.١٠	سجل حضور الأعضاء في الاجتماعات	الفقرة ٢.٨ من تقرير الحوكمة.
		٢.١١	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة	الفقرة ٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٢.١٢	إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة التنفيذية	الفقرة ٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٢.١٣	سياسة البنك المتعلقة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	الفقرة ٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٢.١٤	أسماء كبار المسؤولين الرئيسيين وملخص السيرة الذاتية عن كل واحد منهم	الفقرة ٢.١ من تقرير الحوكمة.
		٢.١٥	الحصص التي يملكها كبار المسؤولين الرئيسيين	الفقرة ٢.١ من تقرير الحوكمة.
		٢.١٦	لائحة المبادئ الأخلاقية للأعمال التجارية	الفقرة ٢.١٥.٣ من تقرير الحوكمة.

رقم البند	عنوان البند	رقم الفقرة	بيان	الإفصاح
٣	لجان مجلس الإدارة	٣.١	أسماء اللجان المنبثقة عن المجلس	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة.
		٣.٢	وظائف ومهام كل لجنة	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة والموثقة في ميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
		٣.٣	أعضاء كل لجنة	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة.
		٣.٤	الحد الأدنى لعدد الاجتماعات بالسنة	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة.
		٣.٥	العدد الفعلي للاجتماعات	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة.
		٣.٦	حضور أعضاء اللجان	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة.
		٣.٧	إجمالي مكافأة الأعضاء	الفقرة ٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٣.٨	أعمال اللجان خلال الفترة المعنية	الفقرة ٢.٣ من تقرير الحوكمة.
٤	حوكمة البنك	٤.١	قسم مستقل ضمن التقرير السنوي	التقرير السنوي للبنك التجاري سنة ٢٠١٦.
		٤.٢	الإشارة إلى دليل حوكمة البنك	الفقرة ٢ من تقرير الحوكمة.
٥	مدققي الحسابات	٥.١	رسوم التدقيق	١,٠١٧,٧٠٠ ريال قطري لعام ٢٠١٧.
		٥.٢	أسباب تغيير أو إعادة تعيين المدققين	تم إعادة التعيين من خلال الجمعية العامة السنوية على أساس اقتراحات مجلس الإدارة.
٦	أمور أخرى	٦.١	معاملات الأطراف ذوي العلاقة	الفقرة ٢.١٢ من تقرير الحوكمة.
		٦.٢	وسائل الاتصال مع المساهمين والمستثمرين	الفقرة ٢.١٣ من تقرير الحوكمة.
		٦.٣	إدارة المخاطر	الفقرة ٢.٨ من تقرير الحوكمة.
		٦.٤	مراجعة عملية وإجراءات الرقابة الداخلية ونشر البيانات المالية	الفقرة ٢.٩ من تقرير الحوكمة والتقرير السنوي والموقع الإلكتروني للبنك التجاري.
		٦.٥	بيان مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة	الفقرة ٢.٢.٥ من تقرير الحوكمة.
		٦.٦	استقلالية الأعضاء	الفقرة ٢.٢.٦ من تقرير الحوكمة.
		٦.٧	تقييم دوري للمجلس واللجان والأعضاء	الفقرة ٢.٢.٥ من تقرير الحوكمة.

٥. نموذج تقرير الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (٣): وجوب التزام الشركة بمبادئ الحوكمة	٣-١:	■	■	■	٢.١	
	٣-٢:	■	■	■	٢.١	
	٣-٣:	■	■	■	٢.٢.١ و ٢.٢.٢	
المادة (٤): ميثاق المجلس		■	■	■	٢.٢.١	
المادة (٥): مهمة المجلس ومسؤولياته	٥-١:	■	■	■	٢.٢.٣	
	٥-٢:	■	■	■		
	٥-٢-١:	■	■	■	٢.٢.٥	
	٥-٢-٢:	■	■	■	٢.٢.٥	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٥-٣:	■	■	■	٢.٣	
المادة (١): واجبات أعضاء مجلس الإدارة الائتمانية	٦-١:	■	■	■	٢.٢.١ و ٢.٢.٥	
	٦-٢:	■	■	■	٢.٢.٥	
	٦-٣:	■	■	■	٢.٢.٥	
المادة (٧): فصل منسوبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	٧-١:	■	■	■	٢.٢.٣ و ٢.٢.٦	
	٧-٢:	■	■	■	٢.٢.٥ و ٢.٢.٦	
المادة (٨): واجبات رئيس مجلس الإدارة	٨-١:	■	■	■	٢.٢.٥	
	٨-٢:	■	■	■		

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٨-٣:	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>		
	١. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
	٢. الموافقة على جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات مجلس الإدارة مع الأخذ بعين الاعتبار أي مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة؛ ويجوز أن يفوض الرئيس هذه المهمة إلى عضو في المجلس غير أن الرئيس يبقى مسؤولاً عن أفعال قيام العضو المفوض بهذه المهمة؛	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
	٣. تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل كلي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بما فيه مصلحة الشركة؛	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
	٤. ضمان جودة قنوات التواصل الفعلي مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة.	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
	٥. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة بالمشاركة الفعالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
	٦. ضمان إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس.	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
المادة (٩): تشكيل مجلس الإدارة	٩-١:	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٣	
	٩-٢:	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٣ و ٢.٣.٦	
	٩-٣:	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٥	
	٩-٤:	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢.٢.٧	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (١٠): أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	١٠-١:	■	■	■		
	١٠-١-١:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٠-١-٢:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٠-١-٣:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٠-١-٤:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٠-١-٥:	■	■	■	٢.٢.٥	
المادة (١١): اجتماعات المجلس	١٠-١-٦:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٠-٢:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١١-١:	■	■	■	٢.٢.٨ ووفقاً للمادة رقم (٢٧) من النظام الأساسي للبنك التجاري	
	١١-٢:	■	■	■	٢.٢.٨ ووفقاً للمادة رقم (٢٧) من النظام الأساسي للبنك التجاري	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (١٢): أمين سر المجلس	١٢-١:	■	■	■	٢.٢.٩	
	١٢-٢:	■	■	■	٢.٢.٩	
	١٢-٣:	■	■	■	٢.٢.٩	
	١٢-٤:	■	■	■	٢.٢.٩	
	١٢-٥:	■	■	■	٢.٢.٩	
المادة (١٣): تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين	١٣-١:	■	■	■	٢.١٢	ووفقاً لميثاق الحوكمة المعمول به في البنك.
	١٣-٢:	■	■	■	٢.١٢	ووفقاً لميثاق الحوكمة المعمول به في البنك.

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (١٤): مهام المجلس وواجباته الأخرى	١٣-٣:	■	■	■	٢.١٢ ووفقاً لميثاق الحوكمة المعمول به في البنك.	
	١٣-٤:	■	■	■	٢.١٢ ووفقاً لميثاق الحوكمة المعمول به في البنك.	
	١٤-١:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٤-٢:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٤-٣:	■	■	■	٢.٢.٥ ووفقاً لميثاق الحوكمة المعمول به في البنك.	
	١٤-٤:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٤-٥:	■	■	■	٢.٢.٥	
	١٤-٦:	■	■	■	٢.٢.٥ ووفقاً للمادة (٢٨) من النظام الأساسي للبنك.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (١٥): لجان مجلس الإدارة		■	■	■	٢.٣	
المادة (١٦): تعيين أعضاء مجلس الإدارة - لجنة الترشيحات	١٦-١:	■	■	■	٢.٢.٤ ووفقاً للنظام الأساسي للبنك.	
	١٦-٢:	■	■	■	٢.٣.٤	يلتزم البنك بالمتطلبات الرقابية بأن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. وبموجب الهيكل المعدل للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، تتألف لجنة التدقيق من ٣ أعضاء مستقلين من أصل ٤، والعضو الآخر المستقل هو رئيس لجنة المخاطر. وفي هذه الحالة، يكون العدد غير كافٍ لتغطية المكان المتبقي في لجنة الترشيحات.
	١٦-٣:	■	■	■	٢.٣.٤ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	١٦-٤:	■	■	■	٢.٣.٤ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	١١-٥:	■	■	■	٢.٣.٤ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	١١-٦:	■	■	■	٢.٢.٤	
المادة (١٧): مكافأة أعضاء مجلس الإدارة - لجنة المكافآت	١٧-١:	■	■	■	٢.٣.٤	يلتزم البنك بالمتطلبات الرقابية بأن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. وبموجب الهيكل المعدل للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، تتألف لجنة التدقيق من ٣ أعضاء مستقلين من أصل ٤، والعضو الآخر المستقل هو رئيس لجنة المخاطر. وفي هذه الحالة، يكون العدد غير كاف لتغطية المكان المتبقي في لجنة الترشيحات.
	١٧-٢:	■	■	■	٢.٣.٤ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	١٧-٣:	■	■	■	٢.٥ و ٢.٣.٤	
	١٧-٤:	■	■	■	٢.٥ و ٢.٣.٤	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	١٧-٥:	■	■	■	٢.٥ و ٢.٣.٤	
المادة (١٨): لجنة التدقيق	١٨-١:	■	■	■	٢.٣.١	
	١٨-٢:	■	■	■	٢.٣.١	
	١٨-٣:	■	■	■	٢.٤	
	١٨-٤:	■	■	■	٢.٣.١	
	١٨-٥:	■	■	■	٢.٣.١ لم تذكر أي خلافات بين توصيات لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة وقرارات مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٧.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	١٨-٦:	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	أ. اعتماد سياسة للتعاقد مع المدققين الخارجيين، على أن ترفع إلى مجلس الإدارة جميع المسائل التي تتطلب برأي اللجنة اتخاذ تدابير معينة وإعطاء توصيات حول التدابير أو الخطوات الواجب اتخاذها.	■	■	■	٢.٣.١ و ٢.١٠	
	ب. الإشراف على متابعة استقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعالته ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	■	■	■	٢.٣.١ و ٢.١٠	
	ج. الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير؛ وفي هذا الصدد التركيز بصورة خاصة على:	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	١. أي تغييرات في السياسات والتطبيقات/ الممارسات المتعلقة بالمحاسبة.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	٢. الأحكام الخاضعة لأحكام تقديرية بواسطة الإدارة التنفيذية العليا.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	٣. التعديلات الأساسية الناتجة عن التدقيق.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	٤. استمرار الشركة في الوجود ومواصلة النشاط بنجاح.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	
	٥. التقيد بمعايير المحاسبة حيث تضعها الهيئة.	■	■	■	يلتزم البنك بهذا الشرط بما لا يتعارض مع تعليمات مصرف قطر المركزي.	
	٦. التقيد بقواعد الإدراج في السوق.	■	■	■	٢.١	
	٧. التقيد بقواعد الإفصاح والمتطلبات الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٥.	التقيد بمعايير المحاسبة حيث تضعها الهيئة.	■	■	■	يلتزم البنك بهذا الشرط بما لا يتعارض مع تعليمات مصرف قطر المركزي.
	٦.	التقيد بقواعد الإدراج في السوق.	■	■	■	٢.١
	٧.	التقيد بقواعد الإفصاح والمتطلبات الأخرى المتعلقة بإعداد التقارير المالية.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	د.	التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي في الشركة أو الشخص الذي يتولى مهامه، والاجتماع بالمدققين الخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	هـ.	دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية والحسابات والبحث بدقة بأي مسائل يثيرها المدير المالي في الشركة أو الشخص الذي يتولى مهامه أو مسئول الامتثال في الشركة أو المدققون الخارجيون.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	و.	مراجعة أنظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر.	■	■	■	٢.٣.١ تُعد لجنة المخاطري في المسؤولية في المقام الأول عن كل الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر. (٢.٣.٢) و(٢.٨).
	ز.	مناقشة نظام المراقبة الداخلي مع الإدارة وضمان أداء الإدارة واجبتها نحو تطوير نظام رقابة داخلي فعال.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	ح.	النظر في نتائج التحقيقات الأساسية في مسائل الرقابة الداخلية الموكلة إليها من مجلس الإدارة أو المنفذة بمبادرة من اللجنة وبموافقة المجلس.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	ط.	ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي وتوفير الموارد الضرورية والتحقق من فعالية هيئة الرقابة الداخلية والإشراف عليها.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	ي.	مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للشركة.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	ك.	مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطوة عملة وأي استفسارات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في الشركة وتعلق بسجلات المحاسبة والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	ل.	تأمين الرد السريع لمجلس الإدارة على الاستفسارات والمسائل التي تتضمنها رسائل المدققين الخارجيين أو تقاريرهم.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	م.	وضع قواعد يتمكن من خلالها العاملون بالشركة أن يبلغوا بسرية شكوكهم حول أي مسائل يحتمل أن تثير الريبة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو حول أي مسائل أخرى وضمان وجود الترتيبات المناسبة التي تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل السرية والحماية من أي رد فعل سلبي أو ضرر. واقتراح تلك القواعد على مجلس الإدارة لاعتمادها.	■	■	■	٢.٣.١ ووفقاً لميثاق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
	ن.	الإشراف على تقييد الشركة بقواعد السلوك المهني.	■	■	■	٢.١.٥.٣ و ٢.٢.١
	س.	التأكد من أن قواعد العمل المتعلقة بهذه المهام والصلاحيات كما فوضها بها مجلس الإدارة تطبق بالطريقة المناسبة.	■	■	■	٢.٣.١
	ع.	رفع تقرير إلى مجلس الإدارة حول المسائل المنصوص عليها في هذه المادة.	■	■	■	٢.٣.١
	ف.	دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.	■	■	■	٢.٣.١
المادة (١٩): الالتزام، والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي	١٩-١:	على الشركة أن تعتمد نظام رقابة داخلية، يوافق عليه المجلس حسب الأصول لتقييم الأساليب والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق نظام الحوكمة الذي تعتمد عليه الشركة والتفقد بالقوانين واللوائح ذات الصلة ويجب أن يضع نظام الرقابة الداخلية معايير واضحة للمسئولية والمسائلة في أقسام الشركة كلها.	■	■	■	٢.٩
	١٩-٢:	يجب أن تتضمن عمليات الرقابة الداخلية إنشاء وحدات فعالة ومستقلة لتقييم وإدارة المخاطر فضلاً عن وحدات للتدقيق المالي والتشغيلي الداخلي وذلك بالإضافة إلى التدقيق الخارجي. كما يجب أن يضمن نظام الرقابة الداخلية أن كل تعاملات الأطراف ذات العلاقة تتم وفقاً للضوابط الخاصة بها.	■	■	■	٢.٩ و ٢.٩.١ و ٢.٩.٢

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	١٩-٣:	■	■	■	٢.٩.٢	
	يجب أن تكون للشركة وحدة تدقيق داخلي تتمتع بدور ومهام محددة تحديداً واضحاً. وبصورة خاصة يتعين على وحدة التدقيق الداخلي أن:					
	١- تدقق في نظام الرقابة الداخلية وتشرف على تطبيقه، و	■	■	■	٢.٩.٢	
	٢- تدار من قبل فريق عمل كفؤ ومستقل تشغيلياً ومدرب تدريباً مناسباً، و	■	■	■	٢.٩.٢	
	٣- ترفع لمجلس الإدارة تقاريرها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال لجنة التدقيق التابعة للمجلس، وتكون مسئولة أمامه، و	■	■	■	٢.٩.٢	
	٤- يكون لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة الشركة، و	■	■	■	٢.٩.٢	
	٥- تكون مستقلة بما في ذلك عدم القيام بالعمل اليومي المعتاد للشركة ويجب تعزيز استقلالها مثلاً من خلال تحديد مكافآت أعضاء الوحدة من قبل المجلس مباشرة.	■	■	■	٢.٩.٢	
	١٩-٤:	■	■	■	٢.٩.٢	
	تتكون وحدة التدقيق الداخلي من مدقق داخلي على الأقل يعينه مجلس الإدارة، ويكون المدقق الداخلي مسؤولاً أمام المجلس.					
	١٩-٥:	■	■	■	٢.٩.٢	
	يتعين على المدقق الداخلي أن يعد ويرفع إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة تقرير تدقيق داخلي يتضمن مراجعة وتقييماً لنظام الرقابة الداخلية في الشركة ويحدد نطاق التقرير بالاتفاق بين المجلس (بناءً على توصية لجنة التدقيق) والمدقق الداخلي، على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:					
	- إجراءات الرقابة والاشرفاء على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.	■	■	■	٢.٩.٢ تُعد لجنة المخاطر هي المسؤولة في المقام الأول عن كل الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر (٢.٣.٢).	
	- مقارنة تطور عوامل المخاطر في الشركة والأنظمة الموجودة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.	■	■	■	٢.٩.٢	
	- تقييم أداء المجلس والإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطرت فيها المجلس بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي عالجت بها المجلس هذه المسائل.	■	■	■	٢.٩.٢	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٢٠-٤:	■	■	■	٢.١٠	
	٢٠-٥:	■	■	■	وفقاً للمادة (٥٣) من النظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العامة للبنك التجاري إعادة تعيين المدقق الخارجي على ألا تتجاوز فترة تعيينه ٥ سنوات متتالية تمثيلاً مع تعليمات مصرف قطر المركزي.	
المادة (٢١): الإفصاح	٢١-١:	■	■	■	٢.١١	
	٢١-٢:	■	■	■	٢.١١	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٢١-٣:				٢.١) تصدر التقارير المالية للبنك التجاري طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية وIFRS/IAS وISA وامتثلاتها. كما أن المدقق الخارجي يتولى مهمة تدقيق البيانات المالية للبنك على أساس ربع سنوي وسنوي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ذات الصلة.	
	٢١-٤:	■	■	■	٢.١١) تشكل التقارير المالية المدققة جزءاً من التقرير السنوي الذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للبنك www.cbq.qa وموقع بورصة قطر.	
المادة (٢٢): الحقوق العامة للمساهمين وعناصر الملكية الأساسية		■	■	■	٢.١٣	
المادة (٢٣): سجلات الملكية	٢٣-١:	■	■	■	٢.١٣	
	٢٣-٢:	■	■	■	٢.١٣	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٢٣-٣:	■	■	■	٢.١٣	
	٢٤-١:	■	■	■	٢.١٣	
المادة (٢٤): الحصول على المعلومات						
	١- معلومات الشركة التي يمكن الحصول عليها بما فيها نوع المعلومات التي يتاح الحصول عليها بصورة مستمرة للمساهمين الأفراد أو للمساهمين الذين يمثلون نسبة مئوية دنيا من رأس مال الشركة. و	■	■	■	٢.١٣	
	٢- الإجراءات الواضح والصريح للحصول على هذه المعلومات	■	■	■	٢.١٣	
	٢-٢:	■	■	■	٢.١١ و ٢.١٣	يمتلك البنك التجاري موقعاً إلكترونياً يشمل كافة المعلومات التي يجب الإعلان عنها بموجب هذا النظام وبموجب أي قوانين ولوائح ذات صلة.
	٢٤-٢:	■	■	■	٢.١١ و ٢.١٣	يمتلك البنك التجاري موقعاً إلكترونياً يشمل كافة المعلومات التي يجب الإعلان عنها بموجب هذا النظام وبموجب أي قوانين ولوائح ذات صلة.
المادة (٢٥): حقوق المساهمين فيما يتعلق بجمعيات المساهمين						
	٢١-١:	■	■	■	٢.١٣	
	٢١-٢:	■	■	■	٢.١٣	يجوز التصويت بالوكالة وفقاً للمادة ٤٠ من النظام الأساسي ويتم إبلاغ المساهمين بذلك.

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (٢٧): حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة	٢٧-١:	<input type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الأساسي، يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء. ووفقاً للمادة ٤٦، يجب أن تشتمل الدعوة إلى جميع المساهمين جدول الأعمال ويجب الإعلان عنها في صحيفتين محليتين يومييتين وعلى الموقع الإلكتروني لبورصة قطر قبل ١٥ يوماً على الأقل من موعد الاجتماع.	سيتم تعديل النظام الأساسي للبنك التجاري وفقاً لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية في شهر مايو ٢٠١٧.
	٢٧-٢:	<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	وفقاً للمادة رقم (٢٣) من النظام الأساسي للبنك التجاري.	
المادة (٢٨): حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح		<input checked="" type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢١٣ لقد اعتمد البنك سياسة لإعلان الأرباح كما هو محدد في ميثاق حوكمة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة العادية النظرفي مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح وإقرارها وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الأساسي.	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
المادة (٢٩): هيكل رأس المال وحقوق المساهمين والصفقات الكبرى	٢٩-١:	■	■	■	يتم الإفصاح عن هيكل رأسمال البنك واتفاقات المساهمين المختارة في البيانات المالية المدققة التي ستقدم خلال الجمعية العامة العادية للبنك.	
	٢٩-٢:	■	■	■	ينبغي أن تقوم الشركات على تضمين عقدها التأسيسي و/أو نظامها الأساسي أحكاماً لحماية مساهمي الأقلية في الحال الموافقة على صفقات كبيرة كان مساهمو الأقلية قد صوتوا ضدها.	سببتم تعديل النظام الأساسي للبنك التجاري وفقاً لنظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر في مايو ٢٠١٧.
	٢٩-٣:	■	■	■	ينبغي أن تقوم الشركات على تضمين عقدها التأسيسي و/أو نظامها الآلية تضمن إطلاق عرض بيع للجمهور أو تضمن ممارسة حقوق المساواة في بيع الأسهم، في حال حدوث تغيير في ملكية رأسمال الشركة يتخطى نسبة مئوية محددة (السقف). ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار لدى تحديدها سقف الأسهم التي يملكها طرف ثالث ولكنها تحت سيطرة المساهم المفصح، بما فيها الأسهم المعنية باتفاقات مساهمين والتي يجب أيضاً الإفصاح عنها.	سببتم تعديل النظام الأساسي للبنك وفقاً لنظام حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر في مايو ٢٠١٧.
المادة (٣٠): حقوق أصحاب المصالح الآخرين	٣٠-١:	■	■	■	يجب على الشركة احترام حقوق أصحاب المصالح، وفي الحالات التي يشارك فيها أصحاب المصالح في الحوكمة، يجب أن يتمكنوا من الحصول على معلومات موثوق بها وكافية وذات صلة وذلك في الوقت المناسب وبشكل منتظم.	٢.١٤
	٣٠-٢:	■	■	■	على المجلس أن يضمن معاملة الموظفين وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين.	٢.١٥.٣
	٣٠-٣:	■	■	■	على المجلس أن يضع سياسة للمكافآت لمنح حوافز للعاملين وإدارة الشركة للعمل دائماً بما يخدم مصلحة الشركة، ويجب أن تأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار أداء الشركة على المدى الطويل.	٢.١٥.٤

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٣٠-٤:	■	■	■	٢.١٥.٣	
	٣٠-٥:	■	■	■	يلتزم البنك تماماً بهذا الشرط	
المادة (٣١): تقرير الحوكمة	٣١-١:	■	■	■	يلتزم البنك تماماً بهذا الشرط.	
	٣١-٢:	■	■	■	يلتزم البنك تماماً بهذا الشرط.	
	٣١-٣:	■	■	■	٢.٢.٢ ووفقاً للمادة رقم (٤) للنظام الأساسي للبنك التجاري.	
	٣١-٤:	■	■	■	٢.٢.٢ و ٢	
	٣١-٤:	■	■	■	٢.٢.٢ و ٢	
	٣١-٤:	■	■	■	٢.٩.١	
	٣١-٤:	■	■	■	٢.١١ و ٢.٢.٧ و ٢.٣	
	٣١-٤:	■	■	■	٢.٩ و ٢.١١	
	٣١-٤:	■	■	■	٢.٨ و ٢.١١	

رقم المادة	رقم البند	الالتزام	عدم الالتزام	لا ينطبق	تطبيقات الحوكمة	تبرير عدم الالتزام
	٦.	■	■	■	٢.٨ و ٢.١١	
	٧.	■	■	■	٢.١١	
	٨.	■	■	■	٢.١١	
	٩.	■	■	■	٢.٩.١	
	١٠.	■	■	■	٢.٩ و ٢.٨	

